

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية.

❖ الكتب العربية:

1. أحمد بسيوني شحاتة، عبد الوهاب نصر على، المحاسبة المالية المتقدمة: وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004.
2. أحمد بسيوني شحاتة، محمد عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
3. أحمد بسيوني شحاتة، محمد عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة: الشركات القابضة والتابعة والتقلبات في مستويات الأسعار الشركات متعددة الجنسية التأثيرات البيئية للمشروع، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
4. أحمد بسيوني شحاتة، كمال الدين الدهراوى، المحاسبة المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
5. أحمد بسيوني شحاتة، محمود السيد سليمان، المحاسبة المالية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
6. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
7. أمينة بن بوثلجة، محاسبة الشركات وفق النظام المحاسبي المالي الجديد S.C.F، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011.
8. جورج دانيال غالي، طرق ومشاكل المحاسبة عن اندماج الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
9. جون لارسن موسش، المحاسبة المتقدمة، دار المريخ، الرياض، 1999.
10. حسين القاضي وآخرون، المحاسبة المالية المتقدمة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
11. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
12. حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
13. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
14. خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة المتقدمة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
15. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة: طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008.
16. طارق عبد العال حماد وآخرون، موسوعة الاندماج: الأبعاد القانونية والضريبية والمحاسبية في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم (22) المعدل، القاهرة، 2003.
17. طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها: حالات عملية محلولة، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
18. طلال الكسار، المحاسبة المتقدمة: بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري، الأردن، 2012.
19. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ط1، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.
20. عبد الحي مرعى، في المحاسبة المالية المتقدمة: المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات الأشخاص وشركات الأموال والشركات القابضة والتابعة، دار الانتصار، الإسكندرية، 1993.
21. كمال الدين الدهراوى، مدخل معاصر في المحاسبة المالية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003.

22. كمال الدين مصطفى الدهراوى، عبد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة المالية المتقدمة: وفقا لأحداث المعايير الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011.
23. لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS: دروس وتطبيقات محلولة، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2012.
24. محمد أبو نصار، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، ط2، الأردن، 2009.
25. محمد حين أبو نصار، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
26. محمد مطر، خليل أبو حشيش، المحاسبة المتقدمة، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.
27. محمود علي الجبالي، نشأت سعيد بصل، المحاسبة المتقدمة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
28. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة: وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010/2009.
29. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، ط2، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
30. وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.
- ❖ البحوث الجامعية:
31. بدرة بنت تومي، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) على العرض والافصاح في القوائم المالية للمصارف الاسلامية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2013/2012.
32. خالد زعباط، أهمية تطبيق القوائم الموحدة في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماستر، علوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013/2012.
33. رشيد عريوة، طرق وأساليب الاندماج الشركات دراسة مالية ومحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009.
34. زمورت خالد، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010.
35. شعيب شنوف، الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي، حالة BP EXPLORATION LIMITED، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.
36. ضيف روفية، إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004.
37. كومني نورالدين، اثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على حسابات المؤسسة وكيفية الانتقال الى النظام المحاسبي المالي الجديد، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2010/2009.
38. نادر يوسف محمد صلاح الدين، مدى مصداقية البيانات المالية المدققة لدى دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2005.

❖ المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية:

39. سعد بوراوي، الاسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري: مع اشارة الى حالات التقارب مع

الاطار الفكري ل IAS/IFRS، الملتقى الدولي: النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب تطبيقات آفاق، المركز الجامعي بالوادي، 17-18 جانفي 2010.

40. معتمصم دحو، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS بالجزائر (النظام المحاسبي المالي الجديد)، الملتقى

الدولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، جامعة سعد دحلبل، البليدة، 13 - 15 / أكتوبر / 2009.

❖ القرارات، القوانين، المراسيم:

41. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، بتاريخ، 25/03/2009.

42. القانون التجاري، للجمهورية الجزائرية، 2007.

43. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، للجمهورية الجزائرية، 2011.

❖ المجالات:

44. آلاء مصطفى الاسعد، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بالمؤتمر الكلية، 2013.

45. بن يوب فاطمة، الاندماج كعلاج للاضطرابات المناخ المالي الدولي الحديث، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد العاشر ديسمبر، 2011.

ثانيا: باللغة الأجنبية.

❖ الكتب الأجنبية:

46. Bruno Bachy, Michel Sion, Analyse financiere des comptes consolidés Normes IFRS, 2émé edition, DUNOD, paris, 2009.

47. Catherine Maillet, Baudriet Anne le Manh, Les Normes Comptahles Internationales IAS/IFRS: Syntheses Cas pratiques, 5émé EDITION, Editions Foucher, Vanves Farnec, 2007.

48. Jean-Jacques Julian, Les Normes Comptahles Internationales IAS/IFRS: Syntheses Cas pratiques, 2em EDITION, Editions Foucher, Vanves Farnec, 2007/2008.

49. Mohamed neji hergli, maitriser la consolidation des comptes référentiel IFRS, KHEIRI, 2007.

50. Pages Bleues, Les Normes Comptahles Internationales IAS/IFRS, Collection GESTION, Bouira Algérie, 2008.

51. Stéphane BRUN, Guide d'application des Normes IAS/IFRS, BERTI Editions, Alger, 2011.

ثالثا: المواقع الانترنت:

52. www.jps-dir.net | www.jps-dir.org | www.jps-dir.com, consulté le: 21/01/2014, pm: 20:02.
53. www.IFAC.org, consulté le: 28/05/2014, pm: 21:02.
54. faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=84404, consulté le: 2014/04/27, pm: 18:30.
55. www.focusifrs.com, consulté le: 01/06/2014, pm: 11:35.
56. www.mazars.com, consulté le: 05/03/2014, pm: 16:10.
57. www.afges.com, consulté le: 25/03/2014, pm: 10:06.
58. <http://rsmDahman.com>, consulté le: 08/04/2014, pm: 15:02.

تمهيد:

تمثل ظاهرة تكوين التكتلات الإقتصادية على المستوى الدولي أو على مستوى الشركات إحدى السمات الهامة التي إتسم بها الاقتصاد العالمي، ومثلت التجربة الأمريكية دورا كبيرا في تنشيط السوق المالي، وشيوع توحيد الأعمال في دنيا الأعمال.

وقد غزا مفهوم توحيد الأعمال بين الشركات الإقتصادية، بغض النظر عن القطاع الإقتصادي التي تعمل فيه. وبذلك فإن خيار التوحيد كان الخيار الإستراتيجي الهام لكثير من الشركات، الذي يخلصها من المشاكل وصعوبات التي تواجهها، وفي نفس الوقت يحقق لها منافع متعددة.

وكان لابد من مواكبة المحاسبة للتطورات التي تحدث للتكتلات الإقتصادية، وخاصة على مستوى الشركات عن طريق توحيد الأعمال، وما يثيره من قضايا ومشاكل محاسبية تمثل أهم موضوعات الدراسة في مجال المحاسبة المتقدمة. وبالرغم من أن أهمية توحيد الأعمال والاهتمام بالقضايا والمشاكل المحاسبية لهذه العمليات، قد شغلت الفكر المحاسبي منذ سنوات طويلة، وأصبحت في الوقت الحاضر أكثر أهمية نتيجة لضخامة وشيوع عمليات توحيد الأعمال بين الشركات.

وتمثلت جهود المحاسبة فيما يتعلق بذلك على عدة مستويات، أهمها على مستوى الهيئات الدولية المنظمة للمهنة المحاسبة بإصدار معيار المحاسبة الدولي (IAS/22) في نوفمبر 1983 المتعلق ب"اندماج الأعمال" والذي حل محله بعد ذلك معيار (IFRS/03) بنفس التسمية "اندماج الأعمال". أما في الجزائر تمثلت الجهود المحاسبية في إصدار النظام المحاسبي المالي المتبني لهذه معايير.

ونتناول في هذا الفصل المباحث المختلفة ذات الصلة بعمليات توحيد الأعمال بين الشركات على نحو التالي:

- ❖ المبحث الأول: ماهية توحيد الأعمال وتخطيطه؛
- ❖ المبحث الثاني: القوائم المالية المجمعة؛
- ❖ المبحث الثالث: الطرق المحاسبية للمعالجة توحيد الأعمال.

المبحث الأول: ماهية توحيد الأعمال وتخطيطه.

إن هذا التوحيد يؤدي إلى تغييرات في هيكل الصناعة وخاصة القدرة التنافسية للشركات التي توحد أو التي تفضل أن تبقى مستقلة دون إدخال تغييرات على هيكلها وعملها. فحدوث توحيد الأعمال في الصناعة التي تعمل بها أو قيام شركات أجنبية بشراء شركات محلية يؤثر بشكل كبير على منافسة، لذلك أصبح من هموم مجلس الإدارة أي شركة في التفكير في عمليات التوحيد من ناحية أن تكون داججة أو مندمجة.

المطلب الأول: مفهوم توحيد الأعمال وأشكاله.

يستخدم مصطلح توحيد الأعمال للتعبير عن عملية ضم الأعمال والتي قد تأخذ أحد الأشكال التي سوف نتطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم توحيد الأعمال.

سنقوم بطرح مجموعة من التعريفات لتوحيد الأعمال التي تصب في نفس القالب كمايلي:

1. التعريف الأول: ولقد عرفه معيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS/03) بأنه "هو جمع مؤسسات منفصلة في وحدة إقتصادية واحدة كنتيجة لقيام إحدى المؤسسات بالتوحيد مع أو السيطرة على صافي أصول وعمليات مؤسسة أخرى."¹

2. التعريف الثاني: يمكن تعريف توحيد الأعمال بأنه "عبارة عن جمع مؤسسات منفصلة في وحدة إقتصادية واحدة ذات شخصية معنوية مستقلة أو هو عبارة عن شراء كامل أو جزء من شركات قائمة لتحقيق أهداف إقتصادية مرغوبة للمجموعة."²

3. التعريف الثالث: "إن توحيد الأعمال هو عبارة عن جمع مؤسسات أعمال منفصلة في مؤسسات واحدة معدة للتقارير المالية."³

4. التعريف الرابع: "يمثل توحيد الأعمال جمع مؤسسات منفصلة في وحدة إقتصادية واحدة ويتم بطرق متنوعة تتحدد على ضوء أسباب قانونية أو ضريبية أو أخرى."⁴

من التعريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريف للتوحيد الأعمال على أنه "عبارة عن إندماج مؤسستين أو أكثر ذات شخصية معنوية مستقلة في وحدة إقتصادية واحدة معدة للقوائم المالية لتحقيق أهداف إقتصادية." بعد التطرق إلي مفهوم توحيد الأعمال، سيتم التعرف على أشكال توحيد الأعمال في المطلب القادم.

¹ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، ط2، الأردن، 2009، ص: 542.

² - خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة المتقدمة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص: 17.

³ - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 218.

⁴ - حسين القاضي، وآخرون، المحاسبة المالية المتقدمة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص: 15.

الفرع الثاني: أشكال توحيد الأعمال.

يوجد في الواقع العملي أشكال متعددة لتوحيد الأعمال، وقد ننظر إلى الأشكال المتعارف عليها من زواياين كمايلي:

1. حسب طبيعة نشاط الشركات المندمجة: نميز ثلاثة أشكال لتوحيد شركات كالتالي:¹

❖ **الإندماج الأفقي horizontal**: حيث يكون الإندماج بين شركات تنتمي إلى نفس المجال، مثل قيام شركتين لصناعة الأدوية بالإندماج مع بعضهما؛

❖ **الإندماج الراسي verticel**: حيث يكون الإندماج بين شركة معينة وشركة أخرى تمدها بالمواد الخام الرئيسية، مثل قيام شركة بضاعة إطارات السيارات بالإندماج مع شركة أخرى تقوم بتوزيع هذه الإطارات؛

❖ **الإندماج المختلط conglemerate**: حيث يكون الإندماج بين شركات تعمل في مجالات وأنشطة مختلفة تماما والهدف هنا هو تنويع الأعمال والاستثمارات للحد من المخاطر الاقتصادية، مثل إندماج شركة لصناعة إطارات السيارات مع شركة تأمين.²

1. حسب بقاء أو إختفاء الصفة القانونية للشركة أو شركات المندمجة: نميز ثلاثة أشكال للإندماج شركات كالتالي:³

❖ **الإندماج Merger**: وأهم ما يميز التوحيد كطريقة لتكوين إندماج هو أن الشركة الداخلة فقط هي التي تستمر في الإحتفاظ بكيانها القانوني بعد إتمام عملية التوحيد، بينما تفقد الشركة المندمجة كيانها القانوني المستقل.

❖ **الإتحاد Consolidation**: في حالة تكوين توحيد بين شركتين أو أكثر عن طريق الإتحاد، يتم تكوين شركة جديدة (لم تكن موجودة من قبل) تتولى إتمام عملية الإتحاد. وتقوم الشركة الجديدة بإصدار أسهم يتم استخدامها كمقابل لإقتناء صافي أصول كل من الشركتين الداخلتين (أو الشركات الداخلة) في عملية الإتحاد.⁴

❖ **السيطرة Acquisition**: قد يتم تكوين توحيد بين شركتين أو بين مجموعة من الشركات مع إستمرار كل منها في الوجود، ليس فقط ككيانات مادية مستقلة، وإنما أيضا ككيانات قانونية مستقلة. ويطلق على هذا النوع من تكوين الإتحادات أسلوب السيطرة. وفي هذه الحالة تتم عملية السيطرة عن طريق قيام شركة معينة بإقتناء غالبية (أكثر من 50%) الأسهم العادية لشركة أخرى، مع إستمرار تلك الشركة الأخرى محتفظة بوجودها ككيان قانوني مستقل.⁵

¹ - بن يوب فاطمة، **الإندماج كعلاج للاضطرابات المناخ المالي الدولي الحديث**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد العاشر ديسمبر، 2011، ص: 267.

² - محمود علي الجبالي، نشأت سعيد بصل، **المحاسبة المتقدمة**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص: 15.

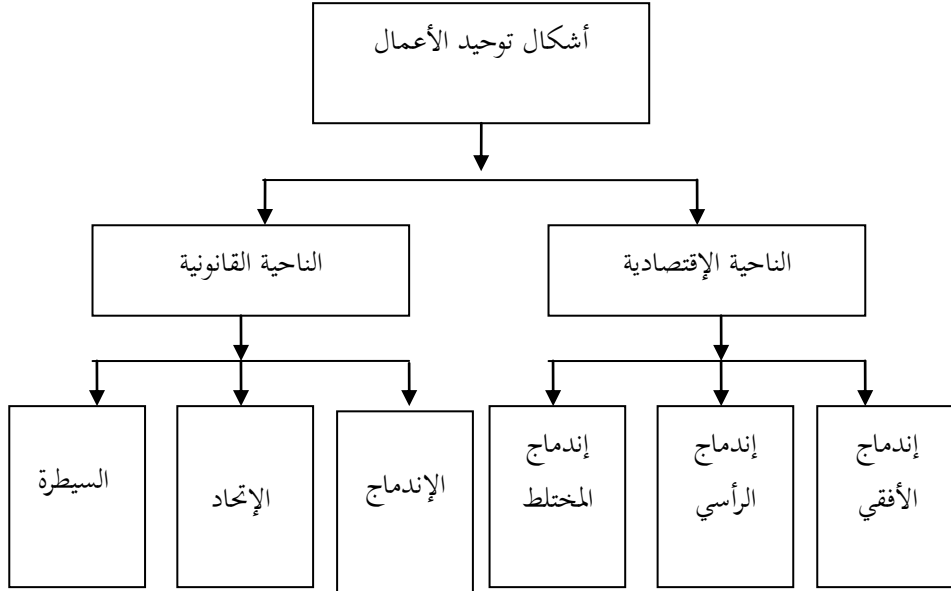
³ - أحمد بسيوني شحاتة، محمد عباس بدوي، **المحاسبة المالية المتقدمة: الشركات القابضة والتابعة والتقلبات في مستويات الأسعار الشركات متعددة الجنسية التأثيرات البيئية للمشروع**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 13-16.

⁴ - جون لارسن موسى، **المحاسبة المتقدمة**، دار المريخ، الرياض، 1999، ص: 274.

⁵ - عبد الحى مرعى، **في المحاسبة المالية المتقدمة: المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات الأشخاص وشركات الأموال والشركات القابضة والتابعة**، دار الانتصار، الإسكندرية، 1993، ص: 485.

يختلف الاندماج وكما يظهر من الشكل التالي باختلاف وجهة النظر إلى عملية التوحيد نفسها وفيما إذا كانت هذه النظرة إقتصادية أو القانونية:

الشكل رقم (01): يبين أشكال توحيد الأعمال.



المصدر: خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة المتقدمة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص: 19.

بعض الدراسات تبين دافع توحيد الأعمال، هو انخفاض قيمة الشركات المندمجة إلى اقل من قيمتها الحقيقية، لا تقتصر دوافع توحيد الأعمال على هذا الدافع فقط بل يوجد عدة دوافع أخرى.

المطلب الثاني: دوافع وتحديد سعر توحيد الأعمال.

بغية محافظة الشركات على مكانتها السوقية والإستحواذ على أسواق جديد بأقل تكلفة تلجأ سلك عدة طرق أهمها توحيد الأعمال.

الفرع الأول: دوافع توحيد الأعمال.

تلجأ المؤسسات إلى توحيد أعمالها لتحقيق عدة دوافع من أهمها:¹

1. الوفورات الناتجة عن الإندماج (توحيد الأعمال): وهذه الوفورات قد تكون وفورات تشغيلية operating Economies، والناتجة من تحقيق مزايا إنتاجية وتوزيعية نتيجة تجمع الخبرات الإدارية والفنية للشركتين المندمجتين مما يؤدي إلى زيادة القوة الإنتاجية للشركة الجديدة نتجة الميزة التفاضلية الناتجة من تجمع هذه الميزات Differential Efficiency. وقد كانت هناك حالات عملية كثيرة للإندماج في الولايات المتحدة الأمريكية حيث زادت قيمة الشركة الجديدة بعد الإندماج وكان السبب الرئيسي لهذه الزيادة يرجع إلى عدم كفاءة إدارة الشركة المشترية رغم ما تتمتع به من إمكانيات تشغيلية وإنتاجية كبيرة.

وقد تكون هذه الوفورات في شكل وفورات مالية financial Economies والتي تنتج من زيادة القدرة المالية للشركة الجديدة والناتجة من زيادة قدرتها على الحصول على التمويل اللازم لعملياتها.

2. زيادة القوة التسويقية Market Power: قد يؤدي الإندماج إلى زيادة قدرة الشركة الجديدة على توزيع منتجاتها عن طريق تخفيض المنافسة. ورغم أن الوفورات الاقتصادية والمالية السابق الإشارة إليها تعتبر مرغوب فيها من ناحية الدفع الذي يعود على المجتمع من الإندماج، فإن القضاء على المنافسة أو تخفيضها يعتبر غير مرغوب فيه وغير قانوني في بعض الدول كما اشرنا سابقا.

3. شراء أصول بأقل من تكلفتها الاستبدالية: يتم في بعض الأحيان أن تشتري شركة أخرى أو تندمج معها لأن تكلفة إستبدال الأصول الخاصة بالشركة المشترية أو المندمجة تكون عالية عن قيمتها السوقية. وأفضل مثال لهذه الحالة هو الأصول الخاصة بشركات البترول المتمثلة في الاحتياطي المؤكد Proved Reserve من البترول. فقد قامت شركات البترول الأمريكية في الثمانينات بشراء الإحتياطي الخاص بشركات البترول الصغيرة عن طريق شراء هذه الشركات بتكلفة أقل من التكاليف الباهظة للبحث والإستكشاف لإحتياطي جديد.

4. التنوع Diversification: يعتبر الإندماج بمثابة تنوع للإستثمارات سواء في نفس نوع الصناعة أو في أنواع مختلفة تماما. فقد تشتري شركة إنتاج بترول شركة أخرى لتسويق البترول أو تقوم شركة كمبيوتر بشراء شركة للإنتاج السينمائي. ويؤدي هذا التنوع إلى تحقيق ما يسمى بمحفظة الإستثمارات Investment Potfolio وهو ما يؤدي إلى تقليل التقلبات في العائد وإستقراره وبالتالي تخفيض عامل المخاطرة المنتظم (beta) للشركة الجديدة.

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي، عبد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة المالية المتقدمة: وفقا لأحداث المعايير الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص ص: 9-11.

الفرع الثاني: تحديد سعر التوحيد الأعمال.

سعر توحيد الأعمال هو تكلفة الشراء المدفوعة من الشركة الأم إلى ملاك أو مساهموا الشركة أو الشركات المندمجة، ويعتبر تحديد هذا السعر من الأمور المهمة عند التخطيط لعملية التوحيد، ويحدد هذا السعر بإحدى الطريقتين التاليتين:¹

1. **الطريقة الاولى:** رسملة متوسط صافي الدخل المتوقع سنويا للشركة المندمجة باستخدام معدل العائد الجاري.
 2. **الطريقة الثانية:** تحديد القيمة العادلة الجارية لصافي أصول الشركة المندمجة بما فيها الشهرة.
- ❖ إذا سدد الثمن نقدا أو تعهدت الشركة الأم بسداده بسند إذني عندها يكون السعر هو مبلغ الإجمالي المدفوع أو المتعهد بدفعه.
- ❖ إذا تم السداد عن طريق إصدار أسهم عادية عندئذ يكون السعر هو معدل التبادل بين عدد الأسهم التي تصدرها الشركة الأم مقابل كل سهم من أسهم الشركة المندمجة.
- بعد تعرف على اشكال توحيد يجب معرفة كيف يتم التخطيط لعملية توحيد الأعمال، سوف نتطرق لعملية التخطيط في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: تخطيط عملية توحيد الأعمال.

قبل البدا في عملية التوحيد في أي صورة من صورها يجب أن نخططها لكي نتوصل إلى نتائج المراد تحقيقها، وهي عبارة عن سبعت خطوات وهي كمايلي:

1. **تحديد شكل التوحيد:** تبدأ عملية التخطيط بتحليل عملية التنفيذ، أي ما هي الخطوات التي ينبغي إتخاذها وبأي تسلسل وعبر أي إطار زمني، إن نقطة البداية في هذه العملية هي مفهوم التكامل بين الوحدات المندمجة، ويمكن تقسيم المفاهيم البديلة بشكل عريض إلى ثلاث فئات:²

❖ **الإتحاد الفيدرالي Federation:** وهو عبارة عن وحدات تشغيلية مستقلة نسبيا تواصل العمل مثل ما كانت تفعل من قبل إلى حد كبير قبل التوحيد ولكن في ظل بعض السيطرة المركزية ومن خلال بعض الوظائف المشتركة.

❖ **الأفضل من الاثنين Best of Both:** يتم المقارنة بين الشركتين المرشحتين للإندماج واختبار أفضلهما لتظل هي الكيان القائم أمام الأخرى فتختفي الشركة الأفضل، ويهدف ذلك إلى خلق وحدات تشغيلية متماسكة على أساس أنشطة الأعمال عادة، وهو الأمر الذي يعظم وفورات التكلفة ومكاسب الإيرادات ويؤدي إلى خلق كيان واحد مدمج متكامل قادرا على الاستفادة من هيكله الجديد.

¹ - وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، ط2، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية، 2004، ص ص: 567/566.

² - طارق عبد العال حماد وآخرون، موسوعة الاندماج: الأبعاد القانونية والضريبية والمحاسبية في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم (22) المعدل، القاهرة، 2003، ص ص: 60-61.

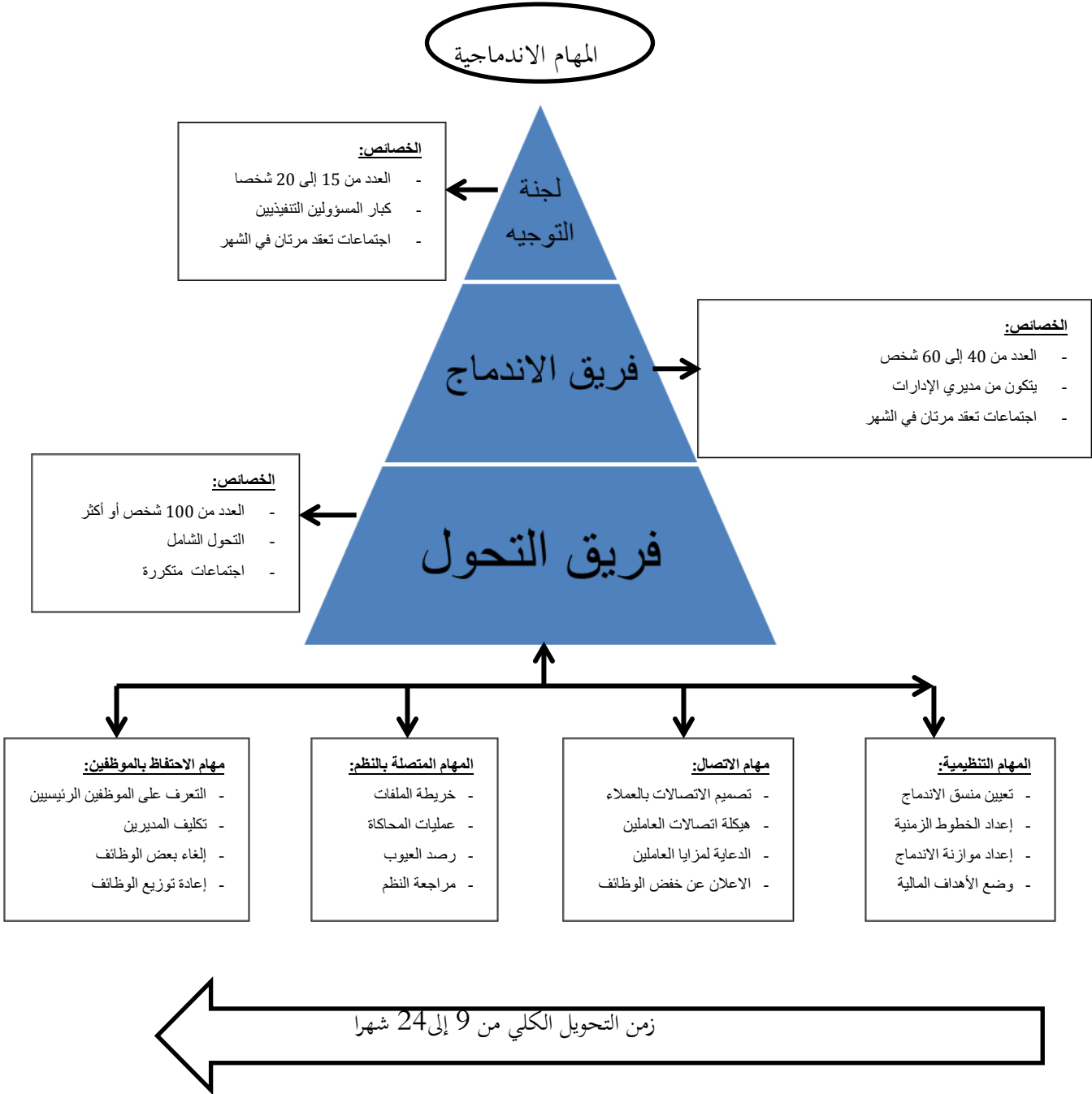
❖ **الإندماج التحويلي:** ذوبان الشركات الداخلة في الإندماج في كيان جديد تماما ذي هيكل تكاليف مختلف تماما وكذا صور مختلفة للإيرادات و/أو إمكانات ربح مختلفة عن تلك الخاصة بالشركات السابقة للإندماج.

2. إتخاذ قرارات بشأن تكوين فريق الإندماج والعمليات والأنظمة والتكامل: بعد إختيار مفهوم التوحيد، يجب إتخاذ قرارات بشأن الهيكل والعمليات والأنظمة ومدى التكامل المادي والثقافي.

ويجب تحديد دور المسؤول التنفيذي الأول وقائد عملية التوحيد وأيضا عملية إتخاذ القرار الإجمالية، وأخيرا يجب الإتفاق على إيقاع قرارات التكامل أو الإندماج والعلامات البارزة على الطريق والنقاط الرئيسية في القرارات:

ويوضح الشكلان (1)، (2) هيكل فريق التوحيد والعمليات والمهام ذات الصلة وبالنسبة لإدارة أي شركة تقوم لأول مرة بهذه العملية الشاملة والشاقة، يكون الأمر صعبا بحق.

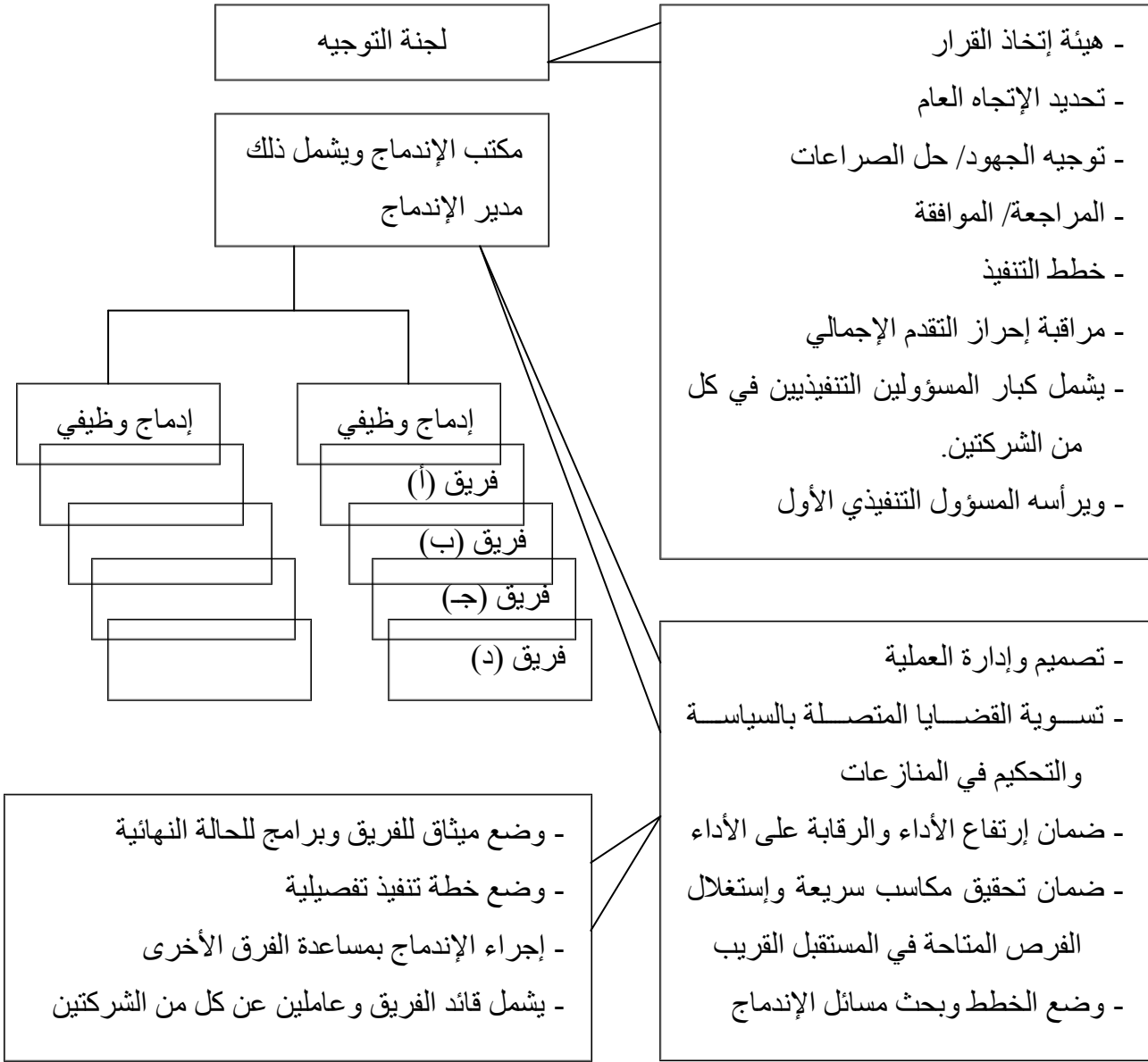
شكل رقم (02): يبين تكوين فريق عمل خاص في عملية اندماج رئيسية.



المصدر: طارق عبد العال حماد وآخرون، موسوعة الاندماج: الأبعاد القانونية والضريبية والمحاسبية في ظل المعيار المحاسبي

الدولي رقم (22) المعدل، القاهرة، 2003، ص: 62.

شكل رقم (03): يبين نموذج لهيكل تخطيط عملية التوحيد.



المصدر: طارق عبد العال حماد وآخرون، موسوعة الإندماج: الأبعاد القانونية والضريبية والمحاسبية في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم (22) المعدل، القاهرة، 2003، ص: 63.

3. قضية السرعة: مع بدء الإعلان عن الإندماج أو المفاوضات بشأنه ينتاب العاملين حالة من القلق والتوتر نتيجة عدم تأكيد من المستقبل، حيث تثار تساؤلات بين.

❖ هل سوف يستمروا في وظائفهم أم يتم الاستغناء عنهم؟

❖ ما هي السياسات الوافد الجديد (القيادات في الشركة الأخرى)؟

❖ ويشار لدى الرجل الأول في كل إدارة تساؤل عن مدى إحتفاظه برئاسة الإدارة أم سيأتي من يرأسه من الشركة الأخرى؟ وكذلك ما هي خطة العمالة والحوافز والمكافآت بعد التوحيد؟

وقد يؤدي التخوف لدى العاملين من انعكاسات الإندماج على مصالحهم إلى محاولة تخريب هذا التوحيد أو تسميم التوحيد وإعاقته. "إن عليك إن تتحرك بسرعة، وإلا فإن وفرات التكلفة سوف تتلاشي، وسوف تفقد أفضل أفراد العمالة إذا ظللت في مناخ عدم التأكد، إن الأمر خلال الفترة الأولى يعني وجود زعزعة للإستقرار في الشركتين بدرجة عالية، ولذلك تكون بحاجة إلى عملية جيدة للتتحرك بسرعة".¹

4. المفاضلة بين السرعة ومتغيرات أخرى: رغم أهمية السرعة، إلا أنها يجب أن تمتزج مع متغيرات أخرى ومن هذه المتغيرات نوع ومفهوم التوحيد المتصور، هل هو إندماج أو إتحاد أو سيطرة، إن السرعة و"الوضوح والاتصال والاتساق" من الوضوح أنها أمور جوهرية بالنسبة لتخطيط الفئة الثانية من الإندماج التي تربط ببساطة شركتين ببعض (بالكيان الأفضل).

5. تجنب الوقوع في أخطاء إستراتيجية نتيجة السرعة: إن العقبة الأقوى-أمام السرعة- بالطبع هي إرتكاب أخطاء إستراتيجية خطيرة ومن أمثلتها مشكلات جودة الأصول الأساسية، والتخلص من مجموعة تعيينات المسؤولين التنفيذيين بعد الإعلان عن التوحيد بفترة وجيزة وكان يمكن تفادي ذلك لو تم التأني في إتخاذ القرار.

6. الاندماجات الودية والاندماجات غير الودية: يشكل نوع التوحيد (الودي وغير ودي) أهمية كبيرة في القدرة على الوصول إلى إتفاق بشأن صفقة التوحيد وتنفيذها أيضا، ففي الإندماجات الودية يفترض أن الإدارة سترحب بالإندماج ويكون محتمل بدرجة كبيرة الوصول إلى إتفاق، أما في الإندماجات غير الودية فيحتمل وضع عراقيل وحدوث مقاومة، وهناك بعض الإندماجات يفترض أنها تبدأ كصفقات ودية متفق عليها ولكنها تصبح قاسية وصعبة بسبب حدوث سلمي غير متوقع مثل رحيل مسؤول تنفيذي كان وجوده ضروريا لإحداث ربط الانسجام بين الثقافتين.²

7. قيمة الخبرة السابقة بعمليات الإندماج في تخطيط الإندماجات الحالية: تسهل الخبرة السابقة بتنفيذ الإندماجات الناجحة السابقة بوضوح المهمة في المعاملات المستقبلية، فلا شك في أن الشركات التي لها تجربة سابقة من إندماجات تكون أكثر نجاحا من تلك التي تجري أول صفقة رئيسية لها.³

وأخيرا نرى حتى تنجح عملية توحيد الأعمال وتحقق قدر كبير من أهداف المرسومة لا بد من أن يكون منطلقا من رؤية واضحة وان يتم تنفيذ هذه العملية ضمن خطة محكمة ودقيقة.

¹ - طارق عبد العال حماد وآخرون، موسوعة الإندماج: الأبعاد القانونية والضريبية والمحاسبية في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم (22) المعدل، نفس المرجع السابق، ص: 64.

² - نفس المرجع أعلاه، ص: 65-68.

³ - نفس المرجع أعلاه، ص: 69-70.

المبحث الثاني: القوائم المالية المجمعة.

تنجر عن عملية توحيد الأعمال وضع قوائم مالية مجمعة، والتي تكون محور هذا المبحث الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب. خصص المطلب الأول لتعريف بقوائم المالية المجمعة، أما المطلب الثاني فتطرقتنا فيه إلى الإطار التشريعي للقوائم المالية المجمعة وفقا للنظام المحاسبي المالي. وفي المطلب الأخير قومنا بتوضيح إجراءات إعداد القوائم المالية المجمعة.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية المجمعة.

لنتناول موضوع القوائم المالية المجمعة تجدر بنا الإشارة إلى التطرق إلى ماهية القوائم المالية المجمعة من خلال تعريفها وتبيان خصائصها.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية المجمعة.

تناول المهتمون بالمحاسبة المتقدمة ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي، تعريف القوائم المالية المجمعة والتي قومنا بإختيار أهمها كمايلي:

من خلال كتابه معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، قام حميدات جمعة ومحمد أبو نصار بتعريف القوائم المالية المجمعة إعتماذا على معيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS/03) كمايلي:

1. "هي القوائم المالية لمجموعة شركات والتي تبدو وكأنها تخص مؤسسة إقتصادية واحدة."¹
 2. "هي قوائم فعلية تعد على مستوى المجموعة والتي ترأسها شركة أم تسيطر على شركة أو أكثر تابعة، وذلك من منطلق أنها تمثل جميعا وحدة إقتصادية واحدة إلا أن كل منها يعتبر بمثابة وحدة محاسبية مستقلة."²
 - و عرفها طارق عبد العال حماد بالإعتماد على معايير المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) كمايلي:
 3. "القوائم المالية لمجموعة ما التي يتم إظهارها على أنها قوائم مالية لكيان إقتصادي واحد."³
- أما الدكتورة هوام جمعة قامت بتعريف القوائم المالية المجمعة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية كمايلي:

4. "تهدف الحسابات الموحدة إلى تقديم الممتلكات والوضعية المالية وحساب النتيجة الخاص بالمجموعة كما لو تعلق الأمر لذمة واحدة. كل ذمة لها مقر أو نشاط رئيسي في الإقليم الوطني وتراقب ذمة أو عدة ذمم وتنظر كل سنة قوائمها المالية الموحدة للمجموع المكون من هذه الذمم. تقوم إدارة الشركة (الشركة الأم)* المهيمنة على مجموعة الموحدة بإعداد ونشر البيانات الموحدة أو على عاتق الهيئات الإدارية، للمراقبة والقيادة."⁴

1 - محمد أبو نصار، جمعة فلاح حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعلمية، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص: 426.

2 - www.jps-dir.net | www.jps-dir.org | www.jps-dir.comm, consulté le: 21/01/2014, pm: 20:02.

3 - طارق عبد العال حماد، دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها: حالات عملية محلولة، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 447.

* كيان له شركة تابعة واحدة أو أكثر.
4 - هوام جمعة، المحاسبة المعمقة: وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010/2009، ص: 147.

من التعاريف السابقة يمكننا إستنتاج تعريف شامل للقوائم المالية المجمعة فهي: هي قوائم مالية فعلية تهدف إلى تقديم الممتلكات والوضعية المالية ونتيجة الأعمال لعدة كيانات بإعتبارها تمثل كيان واحدا، وتقوم بإعدادها الشركة الأم.

الفرع الثاني: أنواع القوائم المالية.

بناء على نص المادة 210 -1 من الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 20 مارس 2009 المتضمن القانون 11/07 (النظام المحاسبي المالي)، كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي، يتولى سنويا إعداد القوائم المالية والقوائم المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة تتمثل على مايلي¹:

1. قائمة حصيلة المركز المالي المجمعة: تتضمن جميع أصول وخصوم وحقوق ملكية مع الأخذ في الحسبان العلاقات المتبادلة بين شركات المجموعة؛
2. جدول حساب النتائج المجمعة: يتم من خلاله مقارنة إيرادات شركات المجموعة مع تكاليف الحصول على هذه الإيرادات والوصول إلى الصافي في المجموعة؛
3. جدول سيولة الخزينة المجمعة: توضح صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية لشركات المجموعة؛
4. جدول تغير الأموال الخاصة؛
5. ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للقائمة المركز المالي وحساب النتائج.

الفرع الثالث: مستخدمو القوائم المالية.

توجه القوائم المالية المجمعة التي تم إعدادها من طرف الشركة الأم إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من الداخل أو من الخارج من أمثلة مستخدمي القوائم المالية:²

1. الموظفون: يهتم الموظفون بكل التغيرات الحاصلة على المؤسسة التي يشتغلون بها وبالتالي فهم يولون إهتمام كبيرا بهذه القوائم لمعرفة مدى إستقرار الشركة والنتائج المحققة.
2. المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعد على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الإستحقاق.
3. الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم تدفع عند الإستحقاق. ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمؤسسة على مدى أقصر من إهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على إستمرار المؤسسة كعميل رئيسي هام.

¹ - خالد زعباط، أهمية تطبيق القوائم الموحدة في ظل النظام المحاسبي المالي، رسالة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012، ص: 9/8.

² - أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص: 44.

4. **الجهات الحكومية:** تهتم بالقوائم المالية المجمعة بإعتبارها مسيرة للنشاط الإقتصادي وتوكل لها مهمة تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس للإحصاءات الخاصة بالدخل القومي وغيرها.
5. **أصحاب الشركة من مساهمين وملاك:** يعتمدون على القوائم المالية من أجل التعرف على مدى نجاح أعمالهم وقياس كفاءة الإدارة في إستخدام وحماية أموالهم.¹
6. **المستثمرون المحتملون:** وهم المستثمرون المتوقعون الذين يفكرون في إستثمار أموالهم في الشركة، ويحتاج هؤلاء للقوائم المالية حتى يتعرفوا على العائد المتوقع من إستثمارهم، إضافة على مدى كفاءة إدارة الشركة للقيام بذلك.²

الفرع الرابع: الفروض الأساسية الفروض للمعلومات المتظمة في القوائم المالية المجمعة.

إن المعلومة المتظمة في مخرجات عمليات التوحيد (القوائم المالية المجمعة) تتصف بنفس الفروض الأساسية المنصوص عليها وفقا معايير المحاسبة الدولية وهي:³

1. **أساس الإستحقاق:** يهدف أن تتحقق أهداف القوائم المالية على أساس الإستحقاق المحاسبي، وعلى هذا الأساس، فإنه يتم الإعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث حسب تاريخ حدوثها، وليس عندما يتم الدفع أو التحصيل، وبالتالي يتم تسجيلها حسب التكلفة التاريخية، ومنه يتم تبليغ المستخدمين عن العمليات المالية السابقة، وكذلك الإلتزامات النقدية المستقبلية، وعلى الموارد التي تمثل التحصيلات المستقبلية، وبالتالي يتم توفير المعلومات حول العمليات المالية السابقة والأحداث الأخرى تعتبر أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات الإقتصادية.
2. **الإستمرارية:** إن إعداد القوائم المالية عادة ما يتم بافتراض أن المؤسسة مستمر وسيبقى يعمل في المستقبل وإلاّ ينبغي أن يتم إعداد القوائم المالية بشكل مختلف إذا كانت هناك نية في تصفية المشروع أو التقليل من حجم النشاط بشكل عام.⁴

¹ - نادر يوسف محمد صلاح الدين، **مدى مصداقية البيانات المالية المدققة لدى دوائر ضريبة الدخل الفلسطينية**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2005، ص: 20.

² - نفس المرجع أعلاه، ص: 20.

³ - شعيب شونف، **الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي**، حالة BP EXPLORATION LIMITED، أطروحة دكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 151.

⁴ - كرمي نورالدين، **إثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على حسابات المؤسسة وكيفية الانتقال الى النظام المحاسبي المالي الجديد**، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009، ص: 65.

الفرع الخامس: الخصوصيات النوعية.

تعتبر القوائم المالية أهم وسيلة للإفصاح المالي عن وضعية المؤسسة، وهي تمكن كافة مستخدمي هذه القوائم من إتخاذ القرارات المناسبة. حيث تحتوي على الخصوصيات النوعية الآتية:¹

1. القابلية الفهم: تتطلب هذه الخاصية ان تكون المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية واضحة ودقيقة وغير معقدة هي قابلية الفهم المباشر من مستخدمي تلك القوائم، ويوجد هناك بعض الظواهر هي معقدة بطبيعتها، لا يمكن حجبها بحجة الفهم، ذلك قد يجعل القوائم المالية مضللة.

2. الملائمة: المعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وبالتطبيق على التقارير المالية يكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.²

3. المصدقية: تكون المعلومة صادقة اذا كانت خالية من الاخطاء ويثق فيها مستخدموها، وتكأن المعلومات صادقة اذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:³

- ❖ التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات موثوقة، يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى.
- ❖ الحيادة: بمعنى ان تكون القوائم المالية خالية من التحيز.⁴
- ❖ الحيطة والحذر: اي تحلي بالحذر عند انجاز القوائم المالية.⁵
- ❖ تغليب الجوهر فوق الشكل القانوني: إذ يجب أن يتم عرض وتقييم العمليات وفقاً لواقعها ومضمونها الحقيقي وليس لشكلها القانوني فقط.⁶
- ❖ الإكتمال: لتكون موثوقة، فإن المعلومات في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة (إستعمال القيمة العادلة، معلومات قطاعية).⁷

¹ - زمورت خالد، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2010/2011، ص: 48.

² - عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1990، ص: 199.

³ - سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري: مع إشارة الى حالات التقارب مع الإطار الفكري لـ IAS/IFRS، الملتقى الدولي: النظام المحاسبي المالي الجديد NSCF في ظل معايير المحاسبة الدولية تجارب تطبيقات أفاق، المركز الجامعي بالوادى، 17-18 جانفي 2010، ص: 10.

⁴ - وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص: 382.

⁵ - بلعروسي أحمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومه، الجزائر، 2010، ص: 31.

⁶ - معتصم دجو، أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS بالجزائر (النظام المحاسبي المالي الجديد)، الملتقى الدولي: حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية (FRS/AIS)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13 - 15 أكتوبر، 2009، ص: 6/5.

⁷ - بدرية بنت تومي، آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS / IFRS) على العرض والافصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2012/2013، ص: 54.

❖ **قابلية المقارنة:** حيث يفترض وجود معلومات حول اختيار الطرق المطبقة وديمومتها. كما يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء.¹

وتشكل المعايير الدولية كلاً متكاملًا، هذا ما يفرض تطبيقها بطريقة رجعية. حيث يجب على المؤسسات القيام بتقريب الأموال الخاصة، كما عليها إعادة تصنيف الأصول والخصوم والقيام بالتعديلات والتقييمات اللازمة عند تاريخ المقارنة (أي السنة التي تسبق تطبيق المعايير)، وتسجيلها في قائمة المركز المالي الإفتتاحية. ويجب أن تتضمن الملحقات أهم القواعد والطرق المعتمدة في إعداد القوائم المالية، كما تتضمن كل المعلومات التي من شأنها إضفاء الشفافية والمصدقية.

وبعد التطرق إلى ماهية القوائم المالية المجمعة، يجب معرفة كيف تتم تجميع هذه القوائم سوف نتناول هذه الإجراءات في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: إجراءات إعداد القوائم المالية المجمعة.

إن مهمة إعداد القوائم المالية المجمعة تقع في العادة على عاتق محاسب الشركة القابضة والذي يقوم بتحضيرها من واقع القوائم المالية الخاصة بكل من الشركة القابضة، و(الشركة التابعة)*، كما قد يحتاج إلى معلومات إضافية، وكما سنبين لاحقًا، لا تتوفر في القوائم المالية للشركتين، مثل العمليات المالية المتبادلة بين الشركتين.²

1. أما عن الإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية المجمعة فتمثل في الآتي:³

❖ أن تقوم كل شركة من شركات المندجة بإعداد قائمتها المستقلة (بأصولها والتزاماتها) بتاريخ التملك؛
❖ تفرغ بيانات القوائم المالية للشركتين في نموذج يستخدم لهذه الغاية يطلق عليه ورقة عمل working paper يتخذ الشكل التالي:

❖ إستبعاد الحسابات المزدوجة (الحسابات المتقابلة) من القوائم المالية للمجموعة؛
بمعنى يتم:⁴

✓ إستبعاد بند الإستثمارات في الشركة التابعة من جانب أصول الشركة القابضة*؛
✓ مقابل حقوق المساهمين من قائمة المركز المالي للشركة التابعة.

أما كيفية إستبعاد الحسابات المتقابلة فيتم بواسطة قيود تسوية وإستبعاد تسجيل في أوراق العمل خارج دفاتر الشركة القابضة.

1 - شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة: طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2008، ص: 31.

* هي كيان يسيطر عليه كيان آخر.

2 - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، ط2، الأردن، 2009، ص: 436.

3 - خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة المتقدمة، نفس المرجع السابق، ص: 84/83.

4 - Mohamed neji hergli, **maitriser la consolidation des comptes référentiel IFRS**, kheiri, 2007, p: 99.

* هي شركة مالية لا تنتج سلعا ولا خدمات بنفسها، بل تملك وتسير مساهمات في شركات تابعة لها، بهدف مراقبة النشاط أو إعطاء فائض قيمة.

❖ تسوية و إظهار الفروق بين القيم الدفترية والقيم العادلة لأصول وإلتزامات الشركة التابعة بحيث تظهر تلك الأصول والإلتزامات في القوائم المالية المجمعة بقيمتها العادلة؛

إذا وجد اختلاف بين القيم الدفترية والقيم العادلة لأصول وإلتزامات الشركة التابعة ووجود شهرة موجبة أو سالبة فلا بد من إظهار الفروق في عمود التسويات في ورقة العمل. أي تعديل قيم الأصول والإلتزامات بالفروق لتظهر في عمود الأرقام المجمعة بالقيم العادلة. وبما يفيد أن ما يظهر في عمود الأرقام المجمعة لكل الشركة القابضة والقيمة العادلة لنفس البند لدى الشركة التابعة. أما الشهرة الموجبة فتظهر قيمتها بالطرف المدين من عمود التسويات ليتم الإفصاح عنها في الأرقام المجمعة ببند مستقل. أما الشهرة السالبة فيتم الإعتراف بها كدخل في بيان الدخل المجمعة في الفترة التي حدثت فيها عملية التملك.

❖ إذا لم تمتلك الشركة القابضة كامل صافي أصول الشركة التابعة فهذا يعني أن هناك فئتين تشتركان في إمتلاك الشركة التابعة هما: الشركة القابضة وأقلية المساهمين وبالتالي لا بد من إظهار حقوق الأقلية؛

❖ ثم نقوم بجمع العناصر المتشابهة من أصول وإلتزامات الشركتين المندمجتين. وبما يفيد أن ناتج القوائم المالية المجمعة سوف يختلف عن ناتج جمع القوائم المالية المستقلة للشركات المندمجة بسبب ما تم إستبعاده.

ملاحظة: يوجد حالات لا يتم فيها إعداد القوائم المالية المجمعة وهي:¹

✓ أن يكون القصد من سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة مؤقتا، كان يكون القصد من شرائها إعادة بيعها في المستقبل القريب؛

✓ أن تعمل الشركة التابعة في ظل قيود مشددة طويلة الأجل تؤثر بصورة جوهرية على قدرتها في تحويل الأموال للشركة الأم.

2. ورقة العمل working paper .

حيث يتم توحيد القوائم المالية من خلال ورقة العمل وتسمى أيضا الورقة التمهيدية، تتألف من ستة خانانات لأغراض توحيد قوائم المالية، فالخانة الأولى تتضمن البيان أو بنود القوائم المالية، والخانة الثانية والثالثة تتضمن مبالغ بنود القوائم المالية للشركتين الخانة الرابعة والخامسة تمثل التسويات وتتكون من طرفان طرف مدين وطرف دائن، والخانة السادسة تمثل المبالغ الموحدة المجمعة. كما تبين في الشكل التالي:²

¹ - محمد مطر، خليل أبو حشيش، المحاسبة المتقدمة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ط1، القاهرة، 2010، ص: 47.
² - طلال الكسار، المحاسبة المتقدمة: بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري، الأردن، 2012، ص ص: 205/204.

الشكل رقم (04): يبين ورقة العمل.

المبالغ المجمعة	التسويات والإستبعادات		المبالغ		البيان
	دائن	مدين	الشركة مندمجة	الشركة الأم	

المصدر: طلال الكسار، المحاسبة المتقدمة: بين النظرية والتطبيق، دار اليازوري، الأردن، 2012، ص: 205.

المطلب الثالث: الإطار التشريعي للقوائم المالية المجمعة وفق النظام المحاسبي المالي.
وفقاً لقرار وزارة المالية ابتداءً من 1 جانفي 2010، يجب على المؤسسات التي تعد القوائم المالية المجمعة بأن تلتزم بالإطار المرجعي SCF.

الفرع الأول: الحسابات المدمجة.

1. المادة 132-1: تهدف الحسابات المدمجة إلى تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة كيانات كما لو تعلق بكيان وحيد.

2. المادة 132-2: كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ويراقب كيان أو عدة كيانات، يعد ينشر كل سنة القوائم المالية المدمجة للمجموع المتألف من جميع تلك الكيانات.

3. المادة 132-3: يكون إعداد ونشر القوائم المدمجة على عاتق أجهزة إدارة الكيان المهيمن على المجموع المدمج الذي يعرف بالكيان المدمج (أو الشركة الأم). أو على عاتق الهيئة التي تتولى قيادته ومراقبته.

4. المادة 132-4: يعني كل كيان مهيمن من إعداد القوائم المالية مدمجة إذا كان يحوزها بصورة شبه كلية كيان آخر. وإذا حل على موافقة أصحاب المصالح ذوي الأقلية. والحيازة شبه الكلية تعني الشركة المهيمنة تحوز على الأقل على 90% من حقوق التصويت.

5. المادة 132-5: تعرف المراقبة كما لو كانت سلطة توجيه السياسات المالية العملية لكيان بغية الحصول على منافع من أنشطته. ويفترض وجود المراقبة في الحالات الآتية:

- ❖ الإمتلاك المباشر أو غير المباشر من طرف وسيط الفروع لأغلبية حقوق التصويت في كيان آخر.
- ❖ السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت محصل عليها في إطار إتفاق مع الشركاء الآخرين أو المساهمين.

- ❖ سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري كيان آخر.

- ❖ سلطة تحديد السياسات المالية العملية للكيان بموجب القانون الأساسي أو بموجب عقد.

- ❖ سلطة جمع أغلبية حقوق التصويت في إجتماعات هيئات تسيير الكيان.

6. المادة 132-6: تبقى خارج مجال تطبيق عملية الدمج، الكيانات التي تواجه قيود صارمة ودائمة تفرض إعادة النظر بصورة جوهرية في المراقبة أو النفوذ الذي يمارس عليها الكيان المدمج. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكيانات التي تملك أسهم أو الحصص للغرض الوحيد المتمثل في التنازل عنها لاحقاً في مستقبل القريب.

يبرز في ملحق الحسابات المدججة، كل إقصاء لدمج الكيانات يندرج في فئات منصوص عليها في هذه الفقرة.

الفرع الثاني: إدماج الفروع:

1. المادة 132-7: تدمج الكيانات المراقبة في إطار إعداد حساباتها المدججة. تبعا لطريقة التكامل الشامل. تتمثل هذه الطريقة:

❖ **في قائمة حصيلة المركز المالي:** الأخذ بالعناصر ممتلكات الكيان المدمج فيما عدا سندات الكيانات المدججة، وإحلال محل القيمة المحاسبية لتلك السندات غير مأخوذ بها، مجموع عناصر الأصول والخصوم المكونة لرؤوس الأموال الخاصة لهذه الكيانات المحددة حسب قواعد الإدماج.

❖ **في حساب النتائج:** إحلال العمليات المنجزة من قبل المجموع المدمج محل عمليات الشركة المدججة، مع إستبعاد العمليات المعالجة فيما بينها من قبل الكيانات التي هي جزء من هذا المجموع. نأخذ القوائم المالية في الحساب، مصالغ الغير (مصالغ ذو الأقلية) ويورد ذكر هذه المصالغ ذات الأقلية تحت عنوان خاص في رؤوس الأموال الخاصة وفي نتائج الصافية للمجموع الدمج.

2. المادة 132-8: يتم تحويل القوائم المالية للكيانات الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الطريقة الآتية:

❖ تحويل الأصول والخصوم على أساس سعر الإقفال؛

❖ حول المنتجات والأعباء حسب سعر الصرف في تاريخ إجراء تحويلات، غير أنه، لأسباب عملية، يرخص بإستعمال سعر صرف متوسط أو مقرب؛

❖ تسجيل فوارق الصرف التي تنتج عن هذه المعالجات في رؤوس الأموال الخاصة المدججة إلى حين خروج الإستثمار الصافي.

3. المادة 132-9: إذا كان تاريخ إقفال السنة المالية لكيان يشمله الإدماج سابقاً بأكثر من ثلاثة أشهر لتاريخ الإقفال السنة المالية للإدماج، فإن القوائم المالية المدججة تعد على أساس حسابات وسيطة تعد في تاريخ الإدماج ويرقبها محافظ الحسابات الكيان المدمج، وعند تعذر ذلك، من طرف مهني مكلف بمراقبة الحسابات.

4. المادة 132-10: يشمل ملحق القوائم المالية المدججة على جميع المعلومات ذات الأهمية التي تسمح بالتقدير الصحيح لمخيط وممتلكات والوضعية المالية ونتيجة المجموع المتكون من الكيانات المدرجة في الإدماج.

يشمل كذلك جدولاً لتغير محيط الإدماج يبين جميع التعديلات التي أثرت في هذا المحيط بفعل تغير النسبة المئوية لمراقبة الكيانات السابق إدماجها، وبفعل عمليات إقتناء سندات والتنازل عنها.

5. المادة 132-11: الكيان المشارك هو الكيان يمارس فيه الكيان المدمج نفوذا ملحوظا، وهو لي بكيان

الفرعي ولا بكيان أنشئ في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة.

والنفوذ الملحوظ يفترض وجوده في الحالات الآتية:

- ❖ الحيازة (المباشرة أو غير المباشرة) ل 20% أو أكثر من حقوق تصويت؛
- ❖ التمثيل في أجهزة المسيرة؛
- ❖ المشاركة في عمليات إعداد السياسات الإستراتيجية؛

❖ المعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة، وتبادل إعلام تقني أساسي او تبادل الإطارات والمسيرين.

6. المادة 132-12: تدرج المساهمات في الكيانات المشاركة، ضمن إطار إعداد الحسابات المدمجة في

الحسابات حسب طريقة المعادلة التي تتمثل في:

- ❖ على مستوى الأصل للميزانية المدمجة:
- ✓ إحلال الحصة التي تمثلها السندات في رؤوس الأموال الخاصة ونتيجة الكيان المشارك محل القيمة المحاسبية لتلك السندات؛

✓ احتساب حصة المجموعة هذه في نتيجة الكيان المشارك ضمن حسابات النتائج المدمجة.

❖ على مستوى حساب النتائج المدمج:

✓ الأخذ في الحسبان النتيجة المدمجة هذه صحة للمجمع في حساب نتيجة الكيان المشارك؛

الفرع الثالث: فارق الإدماج الأول:

1. المادة 132-13: يتم تحديد فارق الإدماج الأول المثبت لدى دخول كيان ما في محيط الإدماج بالفرق

بين:

- ❖ تكلفة إقتناء سندات الكيان المعني كما تظهر في الأصل التابع للشركة المالكة لهذه السندات؛
- ❖ الحصة غير المعادة تقييمها لرؤوس الأموال الخاصة التابعة لهذا الكيان والتي تعود إلى الشركة المالكة بما في ذلك حصة نتيجة السنة المالية المكتسب عند تاريخ دخول الكيان في محيط الإدماج.

2. المادة 132-14: يتركب فارق الإدماج الأول الإيجابي على العموم من عنصرين اثنين يكونان موضوع

معالجة محاسبية مختلفة في إطار إعداد الحسابات المدمجة:

- ❖ فارق تقييم هو عبارة عن الفرق بين القيمة المحاسبية لبعض عناصر قابلة للتحديد في الأصل، والقيمة الحقيقية لنفس هذه العناصر في تاريخ إقتناء السندات؛
- ❖ فارق إقتناء أو "حسن التفاتة" Goodwill الذي هو عبارة عن فائض فارق الإدماج الذي لم يمكن إلحاقه بعناصر الأصل القابلة للتحديد، والذي هو مدرج في فصل خاص من الأصل.

عندما لا يتأتى تقسيم فارق الإدماج الأول بين مختلف مكوناته يكون من القبول، على سبيل التبسيط، إدراجه

بمبلغه الكامل في باب "فارق الإقتناء".

3. المادة 132-15: في إطار أي عملية الإدماج:

❖ تنسب فوارق التقييم إلى عناصر الأصول المعنية القابلة للتحديد إلى غاية إرجاع هذه الأصول إلى قيمتها الحقيقية المحددة في تاريخ الإقتناء؛

❖ يسجل فارق الإقتناء في الأصل غير الجاري للميزانية تحت عنوان منفصل في شكل زيادة للأصل إذا كان الفارق إيجابيا، وفي شكل تخفيض للأصل إذا كان الفارق سلبيا.

4. المادة 132-16: تتم في كل عملية جرد مقارنة مبلغ فارق الإقتناء الإيجابي مع القيمة الإقتصادية. وهذه الخسارة في القيمة لا تنعكس.

5. المادة 132-17: يدرج في الحسابات أي فارق إقتناء سلبي (أو حسن التفاتة سلبية) في شكل منتج تبعا لوظيفة أصله.

❖ عندما يكون عبارة عن تدفقات مستقبلية منتظرة، يدرج في الحسابات في شكل منتج عند تاريخ حدوث تلك الخسائر أو النفقات؛

❖ عندما يكون عبارة عن فارق بين القيمة الحقيقية للأصل غير النقدية المكتسبة، وقيمة اقتنائها، فإنه يدرج في الحسابات كمنتجات على مدى المدة النفعية الباقية لهذه الأصول؛

❖ عندما لا يمكن إلحاقه لا بعبء مستقبلية، ولا بالأصول غير نقدية فإنه مباشرة يدرج في الحسابات على شكل منتجات.

6. المادة 132-18: أي تفسيرات عن معالجة الفارق المذكور أعلاه، يجب أن تقدم في ملحق الحسابات المدججة.

الفرع الرابع: الحسابات المركبة.

1. المادة 132-19: الكيانات التي تشكل مجموعة إقتصادية خاضعة لنفس المركز الإستراتيجي للإتحاد القرارات، واقعة أو غير واقعة في الإقليم الوطني، دون أن تكون بينها روابط قانونية "بالسيطرة" تقوم بإعداد وتقديم حسابات، تسمى على سبيل الوجوب "حسابات مركبة" كما لو تعلق الأمر بكيان واحد.

2. المادة 132-20: يخضع إعداد وتقديم حسابات مركبة للقواعد المنصوص عليها في مجال الحسابات المدججة مع مراعاة الأحكام الناجمة عن خصوصية الحسابات المركبة المرتبطة بعدم وجود روابط مساهمة في رأس المال.

3. المادة 132-21: تعد مقاييس الوحدة والتماسك التي تبرز إعداد وتقديم حسابات مركبة متوفرة في الحالات الآتية على الخصوص:

❖ كيانات يسيرها شخص معنوي واحد أو نفس مجموعة أشخاص لهم مصالح مشتركة؛

❖ كيانات تنتمي الى قطاعات التعاونيات أو التعاضديات، وتشكل مجموعة متجانسة ذات قيادة وإستراتيجية مشتركة؛

- ❖ كيانات هي جزء من مجموع بعينه غير ملحق قانونا بالشركة المشرفة (أو المشرفة الفرعية) ولكن لها نفس النشاط، وتابعة لنفس السلطة؛
 - ❖ كيانات لها فيها بينها هياكل مشتركة أو علاقات تعاقدية واسعة بما فيه الكفاية لينشأ عنها سلوك إقتصادي منسق في الزمن؛
 - ❖ كيانات ترتبط فيما بينها بإتفاق تقاسم النتيجة (أو إتفاقية أخرى) ملزم بما فيه الكفاية، وكامل، لكي يكون تركيب حساباتها أكثر تمثيلا لأنشطتها ولعمليات منه للحسابات الشخصية لكل واحدة منها.
- لقد تمت محاسبة عمليات توحيد الشركات، على اعتبار أن هذا المصطلح قد ظهر منذ أوائل الثلاثينات لم يتم تطبيقه إلا في منتصف الأربعينات.

المبحث الثالث: الطرق المحاسبية لمعالجة عملية توحيد الأعمال.

وفقا لمعايير المحاسبة الدولية القائمة، تمثل كل من طريقة الشراء وطريقة المصالح المشتركة طريقة محاسبية مقبولة، ويعتمد كل منهما على التكييف الواقعي والحقائق المرتبطة بالمعاملة التي تتم على أساسها عملية توحيد الأعمال. وبصفة عامة فإن لم تتوفر شروط تطبيق طريقة المصالح المشتركة فإن المعاملة يتم تكييفها باعتبارها معاملة شراء، ويتم تطبيق طريقة الشراء.

المطلب الأول: طريقة الشراء.

تعتبر طريقة الشراء في الواقع الطريقة الأكثر شيوعا في الممارسة العملية في جميع دول العالم.

الفرع الأول: شرح طريقة الشراء.

تقوم فلسفة هذا الأسلوب على أساس أن عملية توحيد الأعمال في جوهرها هي عملية شراء سواء كان هذا الشراء لصافي أصول الشركة المندمجة أو لأسهم تلك الشركة. وإذا كان من المقصود إمكانية سهولة التفرقة بين أسلوب الشراء وأسلوب المصالح المشتركة من الناحية النظرية إلا أنه من الصعب التفرقة بينهما في التطبيق العملي، ومن الملاحظ أن كثير من المحاسبين يرون أنه من المنطقي أن يتم المعالجة المحاسبية لعمليات توحيد الأعمال كما لو كانت العملية عملية شراء بغض النظر عن طريقة التي يتم بها التوحيد.¹

الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية وفقا لطريقة الشراء.

تتم المعالجة المحاسبية بطريقة الشراء فيما يلي:

1. يتم تسجيل تكلفة الشراء (الإقتناء) في دفاتر الشركة المقتنية (الشركة الداخلة أو الشركة الجديدة)، ويتم قياسها على أساس المبلغ المدفوع أو القيمة السوقية للأسهم العادية المصدرة أو سعر الإصدار للسندات، كما يتم الإثبات تكلفة الشراء من ح/ الاستثمارات إلى ح/ النقديات ويختلف قيد الإثبات تبعا لاختلاف طريقة دفع المقابل، كما في حالات التالية:²

❖ في حالة الدفع النقدي:

XXX	XXX	من ح/ الاستثمارات	XXX
XXX		إلى ح/ النقديات	XXX

¹ - محمود علي الجبالي، نشأت سعيد بصل، نفس المرجع السابق، ص: 29.

² - احمد بسيوني شحاتة، محمد عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص: 179.

❖ في حالة إصدار أسهم:

	XXX	من ح/ الاستثمارات		Xxx
XXX		إلى ح/ رأس مال الأسهم	XXX	
XXX		ح/ علاوة إصدار أسهم	XXX	

❖ في حالة إصدار سندات:

	XXX	من ح/ الاستثمارات		Xxx
XXX		إلى ح/ رأس مال الأسهم	XXX	
XXX		ح/ علاوة إصدار أسهم	XXX	
XXX		ح/ سندات	XXX	

2. تعتبر النفقات المباشرة لتكوين التوحيد جزء من تكلفة الشراء مثل (أتعاب المحاسبين، والأتعاب القانونية، وأتعاب الإستشارات، والسمسرة)، بينما تعالج النفقات غير المباشرة كمصروفات؛
3. يتم تسجيل أصول والتزامات الشركة المقتناة (والمنتقلة) في دفاتر الشركة المقتنية، ومن الجدير بالتوضيح أن هذا الإجراء يتم فقط في حالتي الإندماج والإتحاد، أما في حالة السيطرة فإن التسجيل في دفاتر الشركة القابضة يقتصر على إثبات تكلفة الشراء الإستثمارات في الشركة التابعة. ويتم التسجيل وفقا للقيم العادلة (القيم السوقية للأصول الملموسة وغير الملموسة، والقيم الحالية للالتزامات) في تاريخ الإقتناء، مقابل جعل ح/ الإستثمارات في الشركة المندمجة دائنا؛
4. في حالة زيادة تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة، يتم تسجيل الزيادة باعتبارها شهرة (موجبة) ويظهر ح/207 في جانب الأصول بالقيمة الزيادة؛
5. يتم قياس الدخل للشركة المقتنية عن السنة المالية التي يتم خلالها تكوين الإتحاد وفقا للإيرادات والمصروفات المحققة بعد تاريخ تكوين الإتحاد (تاريخ الإقتناء) فقط، أي لا يتم تضمين إيرادات ومصروفات الشركة المقتناة عن الفترة قبل تاريخ تكوين التوحيد؛
6. في حالة نقص تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة، يتم تخفيض القيم السوقية للأصول غير المتداولة فيما عدا الإستثمارات طويلة الأجل في أوراق مالية (بما يعادل قيمة النقص) بالنسبة والتناسب. وإذا زادت قيمة النقص على مجموع القيم السوقية للأصول غير المتداولة فيما عدا الإستثمارات طويلة الأجل في أوراق مالية ويسجل الباقي في ح/207 في جانب الدائن¹.

¹ - نفس المرجع أعلاه، ص: 183.

يجب على الشركة، على الأقل في نهاية كل فترة مالية، تقدير القيمة القابلة للاسترداد للشهرة التي تستهلك خلال فترة تزيد عن 20 عاما من تاريخ الاعتراف بها، حتى إذا لم يوجد أي مؤشر على أن قيمة الشهرة قد انخفضت.¹

المطلب الثاني: طريقة المصالح المشتركة.

لقد أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين 39 تفسير بخصوص الرأي رقم 16 منها 33 تفسير بخصوص كيفية تطبيق طريقة المصالح المشتركة، كما أكدت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية على أن المشكلات المتعلقة بكيفية تطبيق هذه الطريقة تستهلك ما يزيد عن 40% من وقت العاملين بها.²

الفرع الأول: شرح طريقة المصالح المشتركة.

تقوم فلسفة هذا الأسلوب على أن عملية التوحيد لا تمثل في حقيقتها عملية بيع أو شراء شركة لأخرى، وبمعنى آخر أن كل من الشركتين أو الشركات المندجة تقوم بتوحيد مصالحها المالية والإدارية معا، ولذلك فإن ملاك كل من الشركتين أو الشركات المندجة هم الملاك الجدد للشكل الجديد للشركات الناتج عن التوحيد، ولذلك تستمر الحقوق النسبية لمساهمي الشركات المكونة للتوحيد دون تغيير.

الفرع الثالث: المعالجة المحاسبية بطريقة المصالح المشتركة.

1. تعتمد هذه الطريقة على مبدأ التكلفة التاريخية كأساس لاحتساب قيمة الاستثمار في الشركة المندجة، أما الحالات التي يصلح فيها استخدام طريقة المصالح المشتركة في حالة الاندماج وحالة الاتحاد؛
2. وفقا لهذه الطريقة تتساوى تكلفة الاستثمار مع القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة المندجة الإجمالية، ولذا تنشأ كما سبق واسلفنا أية شهرة موجبة أو سالبة. كما أن أي من النفقات التي تدفعها الشركة الداجمة لتنفيذ عملية الدمج لا ترسل وإنما تعالج جميعها مباشرة كانت أم غير مباشرة باعتبارها نفقة دورية؛
3. حيث أن المقابل الذي تقدمه الشركة الداجمة لمساهمي الشركة المندجة بموجب طريقة المصالح المشتركة يتم عادة في صورة أسهم تصدرها الشركة الداجمة بقيمتها الاسمية، لذا لا بد عند المعالجة المحاسبية لتكلفة الاستثمار وإثباتها في دفاتر الشركة الداجمة مايلي:

إن تتم معالجة أي فرق بالزيادة بين القيمة الاسمية الإجمالية للأسهم المصدرة من جهة، ورأس المال المدفوع للشركة المندجة من جهة أخرى، كتسوية أو تعديل لرأس المال الإضافي للشركة الداجمة، بعد تنفيذ عملية الدمج.³

لقد وضع مجلس المبادئ المحاسبية أثنى عشرة شرطا يجب توفيرها لكي يمكن استخدام هذه الطريقة.⁴

¹ - جورج دانيال غالي، طرق ومشاكل المحاسبة عن اندماج الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 83.

² - جون لارسن موسش، نفس المرجع السابق، ص: 286.

³ - محمد مطر، خليل أبو حشيش، نفس المرجع السابق، ص: 64-65.

⁴ - محمود علي الجبالي، نشأت سعيد بصل، نفس المرجع السابق، ص: 18.

الفرع الثالث: شروط الواجب توفرها عند تطبيق طريقة المصالح المشتركة.

يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

1. المجموعة الأولى: الشروط المتعلقة بالشركات المكونة للاندماج.

تتضمن الشرطان الأول والثاني وهما:¹

❖ أن تكون كل شركة من الشركات المندمجة، مستقلة بذاتها عن بقية الشركات الأخرى، أي لا تكون تابعة أو قطاعا لشركة أخرى خلال السنتين السابقتين لعملية التوحيد؛

❖ أن تكون كل شركة من الشركات المندمجة مستقلة عن بعضها البعض.

2. المجموعة الثانية: الشروط المتعلقة بطريقة المصالح المشتركة.

تتضمن السبعة شروط التالية وهي:²

❖ أن ينفذ التوحيد في عملية واحدة أو يجب إتمامه وفقا لخطة محددة خلال سنة واحدة من بدء تنفيذ الخطة؛

❖ أن تصدر الشركة الدامجة أسهما عادية فقط لمساهمي الشركة أو الشركات المندمجة يكون لها نفس الحقوق التي تتمتع بها أسهمها العادية. وذلك مقابل 90% أو أكثر من الأسهم العادية للشركة أو الشركات المندمجة؛

❖ لا يجب أن تقوم أي شركة من الشركات المندمجة بتغيير هيكل الملكية لأسهمها العادية بهدف التأثير على عملية التوحيد، سواء خلال السنتين السابقتين لبدء تنفيذ خطة التوحيد أو بين تاريخي بدء إجراءات التوحيد وإتمامه. وذلك سواء كان هذا التأثير عن طريق إصدار إضافية وتوزيعها على المساهمين أو مبادلة أو إلغاء الأسهم العادية؛

❖ يمكن لإحدى الشركات المندمجة إسترداد بعض أسهمها العادية ولكن لأهداف لا تتعلق بعملية التوحيد، ويجب ألا يزيد عدد الأسهم المستردة بين تاريخي بدء إجراءات التوحيد وإتمامه عن الحد المعقول؛

❖ أن تظل نسبة حق الملكية للمساهم العادي إلى حق الملكية لمساهمي الشركة المندمجة كما هي بعد مبادلة الأسهم؛

❖ لا يجب حرمان الأسهم العادية التي أصدرت مقابل التوحيد من حق التصويت أو وضع قيود على ممارسة هذا الحق؛

❖ أن يتم الإنتهاء من تنفيذ خطة التوحيد في التاريخ المحدد بالخطة كما يجب ألا تتضمن الخطة شروط تتعلق بتأجيل إصدار الأسهم.

¹ - جورج دانيال غالي، نفس المرجع السابق، ص : 27.

² - أحمد بسيوني شحاته، محمود السيد سليمان، المحاسبة المالية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص: 20/19.

3. المجموعة الثالثة: الشروط التي تحول دون صورية التوحيد:

تتضمن الثلاثة شروط الأخيرة وهي:¹

❖ لا تكون هناك موافقة مباشرة أو غير مباشرة من جانب مساهمي الشركة المندمجة على إلغاء أو إعادة إقتناء الأسهم المصدرة. ومرد ذلك أن إلغاء أو إعادة إقتناء (كأسهم رأس المال بالخزينة) الأسهم المصدرة لتكوين الإتحاد يتناقض مع توحيد كل مصالح المساهمين في الشركات الداخلة في الإتحاد؛

❖ لا تكون الشركة المندمجة طرفا في أي إتفاقات مالية لصالح المساهمين السابقين في الشركة الناتجة عن الإتحاد، مثل تأمين قروض بضمان الأسهم المصدرة لإتمام عملية التوحيد الأعمال؛

❖ لا تنوي الشركة الناتجة عن الإتحاد أو تخطيط للتخلص عن جزء جوهري من الأصول المقتناء خلال سنتين بعد تكوين الإتحاد، وذلك فيما عدا التخلص الطبيعي من أنشطة الشركات الداخلة في الإتحاد بهدف تفادي ازدواج التسهيلات الإنتاجية أو التخلص من طاقة إنتاجية عاطلة.

المطلب الثالث: الأسس العامة للمعالجات المحاسبية والفرق بين طريقة الشراء وطريقة المصالح المشتركة.
للمعالجة لأي عملية يجب إدراك الأسس العامة للمعالجة المحاسبية أولا، وتطرقنا في هذا المطلب أيضا إلى الفرق بين الطريقتين.

الفرع الأول: الأسس العامة للمعالجات المحاسبية.

تمت المعالجة المحاسبية لعملية الإندماج في سجلات الشركة الداخلة، وفي سجلات الشركة الجديدة في حالة الإتحاد، أما في حالة السيطرة فإن المعالجة المحاسبية يتم إجراؤها في سجلات الشركة القابضة. وبصفة عامة، فإن المعالجة المحاسبية تختص بجوانب ثلاثة هي:²

1. الإجراءات المحاسبية الخاصة بإثبات عملية توحيد الأعمال؛

2. تكيف ومعالجة النفقات الخاصة بإتمام عملية توحيد الأعمال؛

3. إعداد القوائم المالية المجمعة عن السنة التي تمت خلالها عملية توحيد الأعمال.

يمكن الإشارة على أن المعالجة المحاسبية بالنسبة لإعداد القوائم المالية المجمعة، تقتصر على السنة المالية التي تمت خلالها عملية الإندماج والإتحاد، أما في حالة السيطرة لا تقتصر على السنة المالية التي تمت خلالها عملية السيطرة، وإنما تختص أيضا بالسنوات المالية التالية مادامت السيطرة قائمة.

¹ - احمد بسيوني شحاتة، محمد عباس بدوي، المحاسبة المالية المتقدمة، نفس المرجع السابق، ص ص: 138/137.

² - أحمد بسيوني شحاتة، عبد الوهاب نصر على، المحاسبة المالية المتقدمة: وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية والعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004، ص ص: 23/22.

الفرع الثاني: الفرق بين طريقة الشراء وطريقة المصالح المشتركة.

يتضح من ما سبق أن طريقة الشراء وطريقة المصالح المشتركة لا يعتبران بدائل، يترك للمؤسسة حرية الاختيار من بينهما، وإنما تحدد شروط التوحيد الأعمال الطريقة التي يجب استخدامها عند المعالجة المحاسبية لعمليات توحيد الأعمال.

يمكن أن نفرق بين الطريقتين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): يوضح الفرق بين الطريقتين: (طريقة الشراء، وطريقة المصالح المشتركة).

طريقة المصالح المشتركة	طريقة الشراء	
القيم الدفترية للأصول والخصوم المسجلة بالدفاتر للشركات المندمجة قبل التوحيد.	القيم السوقية للأصول والخصوم وقت التوحيد.	1. القيم المدفوعة لمفردات الأصول والخصوم.
لا توجد	تخصص على الأصول المختلفة بما فيها الشهرة.	2. الفرق بين القيم المدفوعة في سبيل الحصول على أسهم أو أصول الشركة المندمجة والقيمة الدفترية لها.
يتم الاستهلاك وفقاً للقيم الدفترية وبالطرق المحاسبية المطبقة قبل التوحيد وإذا اختلفت الطرق المحاسبية يتم توحيدها مع بيان أثر التحول إلى الطرق الجديدة على القوائم المالية في الفترات السابقة.	يتم الاستهلاك وفقاً للقيم الجديدة المعطاة للأصول وقد تطبق طرق محاسبية جديدة.	3. الطرق المحاسبية لاستهلاك للأصول الثابتة.
يتم أخذها في الاعتبار في السجلات المحاسبية للشركة الجديدة.	لا يتم أخذها في الاعتبار في السجلات المحاسبية للشركة الجديدة.	4. الأرباح المحققة للشركات قبل تاريخ التوحيد.
تعتبر مصروفات عادية تقيد في سجلات الشركة الجديدة.	تضاف إلى التكلفة المدفوعة في سبيل اقتناء الأصول أو الأسهم للشركة المندمجة (يتم رسملتها).	5. المصروفات المباشرة المتعلقة بالاندماج.

المصدر: أحمد بسيوني شحاته، كمال الدين الدهراوى، المحاسبة المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999،

ص: 19.

يترتب على المعالجة المحاسبية لعملية توحيد الأعمال باستخدام كل من الطريقة الشراء وطريقة المصالح المشتركة اختلافات هامة في نتائج المحاسبية وتم تلخيصها في هذا الجدول:¹

جدول رقم (02): يوضح الاختلافات الأساسية في النتائج المحاسبية المترتبة على تطبيق كل من طريقة الشراء وطريقة المصالح المشتركة.

طريقة المصالح المشتركة	طريقة الشراء	
لا	نعم	- الإعراف بالقيمة السوقية لأصول والتزامات الشركة المندمجة.
لا	نعم	- الإعراف بالشهرة المشتراة.
نعم	لا	- ظهور الأرباح المحتجزة للشركة المندمجة في القوائم المالية المجمعة.
نعم	لا	- اخذ في الاعتبار أرباح الشركة المندمجة قبل تاريخ توحيد الأعمال.

المصدر: جورج دانيال غالي، طرق ومشاكل المحاسبة عن اندماج الشركات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص ص: 36/35.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن التكاليف المباشرة المتعلقة بالاندماج تعالج باعتبارها جزء من تكلفة الشراء عند المعالجة المحاسبية لعمليات توحيد الأعمال بطريقة الشراء، وتعالج مصروفات تخص الفترة التي تحدث فيها عند المعالجة المحاسبية للتوحيد بطريقة المصالح المشتركة. وتعالج التكاليف غير المباشرة المتعلقة بالتوحيد باعتبارها مصروفات تخص الفترة عند المعالجة بطريقة الشراء أو طريقة المصالح المشتركة.

ويترتب على تلك الاختلافات أن المحاسبة عن توحيد الأعمال بطريقة المصالح المشتركة غالباً ما تظهر أرباح أكبر من تلك التي تظهر إذا ما تمت المعالجة المحاسبية بطريقة الشراء، ولعل ذلك يعتبر أحد العوامل الهامة التي تجعل الشركات تفضل إختيار طريقة المصالح المشتركة في المعالجة المحاسبية لعمليات توحيد الأعمال.

¹ - جورج دانيال غالي، نفس المرجع السابق، ص: 36.

خلاصة فصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تم فيه التعرف على أشكال توحيد الأعمال سوى من ناحية الاقتصادية أو من ناحية القانونية، لتكوين وحدات اقتصادية ضخمة، والتي باتت في الوقت الراهن ظاهرة مألوفة، هذا ما ألقى بضلالها على الفكر المحاسبي وخاصة فيما يتعلق بالمشاكل المحاسبية الملازمة لعملية توحيد الأعمال، ويتوجب على الشركات التخطيط لهذه العملية لتفادي أكبر قدر من المشاكل.

أما في المبحث الثاني قمنا بإعطاء صورة حول القوائم المالية المجمعة لأنها تعتبر نتيجة لعملية توحيد الأعمال، وتوجه للمستفيدين لإستعمالها في عملية إتخاذ القرارات وهي كذلك تعتبر وسيلة من وسائل الإفصاح لأنها تعبر عن المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة الأم، حيث تم التطرق إلى كيفية إعداد القوائم المالية المجمعة، وتقوم الشركة الأم بتجميع القوائم المالية في مسودة وتسمى ورقة العمل.

وبالنسبة للمبحث الثالث تطرقنا فيه إلى الطرق المحاسبية لعمليات توحيد الأعمال (طريقة الشراء وطريقة المصالح المشتركة)، وكذا تطرقنا إلى الأسس العامة لأي معالجة محاسبية وقومنا بمقارن بين هاتين الطريقتين في جدول بناءً على بعض المعايير، وتم تلخيص بعض الإختلافات الهامة في النتائج المحاسبية لكلا الطريقتين، بالنسبة للمعالجة المحاسبية بطريقة الشراء وطريقة المصالح المشتركة لعمليات توحيد الأعمال التي نص عليها المعيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (IFRS/03) "الإندماج الأعمال" وسوف نقوم بشرح هذا المعيار بتفصيل في الفصل القادم.

تمهيد:

تعد المعالجة المحاسبية لعملية توحيد الأعمال، من أكثر المواضيع المحاسبية تعقيدا إلا أنها في نفس الوقت من أكثر المواضيع متعة والأكثر تشبعا. وبغض النظر عن شكل توحيد الأعمال، أي سواء كان إندماج أو اتحاد أو سيطرة، فإن هناك طريقتين لمعالجة عملية توحيد الأعمال، طريقة الشراء وطريقة المصالح المشتركة. كما حددت الفقرة 14 من معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/03) "إندماج الأعمال"، معالجة عمليات دمج الأعمال باستخدام أسلوب طريقة الشراء فقط، وعدم جواز إستخدام أسلوب طريقة المصالح المشتركة.

وأصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB معايير جديدة خلال عام 2002، منعت اللجوء إلى طريقة المصالح المشتركة بشكل نهائي في الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف حماية المجتمع المالي، وقد أيدت اللجنة المختصة في الإتحاد الأوروبي هذا التوجه. إلا أن العديد من الشركات بعد إصدار هذه المعايير بقيت مستمرة في استخدام هذه الطريقة، لذا سوف نقوم بمعالجة العمليات توحيد الأعمال بطريقتين في هذا الفصل مع التطرق إلى الإجراءات القانونية لعمليات توحيد الأعمال وفق التشريع الجزائري.

في أواخر العام 2012 أصدر مجلس المحاسبة الدولي رزمة معايير مكونة من إثنين من معايير المحاسبة الدولية المعدلة وثلاثة معايير الإبلاغ المالي الدولية جديدة، وتعتبر هذا المعايير سارية المفعول اعتبارا من 2013/01/01. تتضمن رزمة المعايير الخمسة هذه من معياري المحاسبة الدولية المعدلة رقم (IAS/27) "القوائم المالية المنفصلة" ورقم (IAS/28) "بالاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة"، ومعايير الإبلاغ المالي الجديدة رقم (IFRS/10) "القوائم المالية الموحدة" ورقم (IFRS/11) "الترتيبات المشتركة" ورقم (IFRS/12) "الإفصاح عن المصالح في المؤسسات الأخرى".

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى المعالجة المحاسبية لعمليات التوحيد، قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: معايير المحاسبة الدولية الخاصة بتجميع الحسابات؛

المبحث الثاني: الإجراءات القانونية لتوحيد الأعمال حسب المشرع الجزائري؛

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لعملية توحيد الأعمال.

المبحث الأول: معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) الخاصة بتجميع الحسابات. يمكن أن نميز بين سنتين من معايير محاسبية دولية تخص القوائم المالية المجمعة نوجزها في مطالب التالية: المطلب الأول تحدث على معايير المحاسبة الدولية IAS المعدلة، أما المطلب الثاني تناول معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS الجديدة، وبالنسبة للمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/03) "إندماج الأعمال" تم تناوله في المطلب الثالث.

المطلب الأول: معايير المحاسبة الدولية IAS المعدلة.

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASB بتعديل بعض المعايير المحاسبية الدولية وهما المعيار رقم (IAS/27) والمعيار رقم (IAS/28) الذي سنقوم في هذا المطلب التعرف على هدف ونطاق كل واحد منهما. الفرع الأول: معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) القوائم المالية المنفصلة. تم تعديل المعيار رقم (IAS/27) "القوائم المالية المنفصلة"، حيث كان مسمى هذا المعيار "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة"، تم نقل متطلبات إعداد القوائم المالية المجمعة إلى المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/10).

1. هدف المعيار objective.

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) إلى وصف وبيان المعالجة المحاسبية ومتطلبات الإفصاح المطلوبة للاستثمارات في الشركة التابعة، والمؤسسات الخاضعة للسيطرة المشتركة، والشركات الزميلة عندما تقوم المؤسسة الأم بإعداد قوائم مالية منفصلة.¹

2. نطاق المعيار scope.

يتم تطبيق هذا المعيار في:²

- ❖ المحاسبة عن الاستثمارات في المؤسسات التابعة، والمؤسسات الخاضعة للسيطرة المشتركة، والمؤسسات الزميلة عندما تختار الشركة الأم أو تلتزمها التشريعات والقوانين المحلية عرض قوائم مالية منفصلة؛
- ❖ لا يحدد هذا المعيار بشكل إلزامي المؤسسات الواجب عليها إعداد قوائم منفصلة، وإنما يطبق على المؤسسات التي تعد قوائم منفصلة بموجب معايير الإبلاغ المالي الدولية.³

¹ - Pages Bleues, **Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS**, Collection GESTION, Bouira - Algérie, 2008, P: 75.

² - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية**، علم ينتفع به، الأردن، 2014، ص: 402.

الفرع الثاني: معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/28) الإستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

حيث تم إلغاء المعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/31) المتعلق بالمحاسبة عن الاستثمارات في المشاريع المشتركة، قد تم انتقله إلى هذا المعيار الذي يتناول المحاسبة عن الإستثمارات في الشركات الزميلة والمؤسسات الخاضعة للسيطرة المشتركة، والإستثمار الذي تكون نسبة تملك المستثمر في الشركة المستثمر بها (والتي يطلق عليها في هذه الحالة بالشركة الزميلة) يتراوح بين (20% - 50%)، وبالتالي يمارس المستثمر تأثير هام على القرارات التشغيلية والمالية للشركة الزميلة بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال سلطة التصويت.

1. هدف المعيار objective: يهدف هذا المعيار إلى بيان كيفية المحاسبة عن الإستثمار في الشركات الزميلة في دفاتر المستثمر¹ وعرض متطلبات تطبيق طريقة حقوق الملكية عند المحاسبة على الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وتوفير.²

2. نطاق المعيار scope: يطبق هذا المعيار على الإستثمارات في الشركات الزميلة والتي يكون فيها للمستثمر (تأثير هام)*،³ أو يكون للمستثمر سيطرة مشتركة على شركة أخرى وتسمى المؤسسات خاضعة (للسيطرة المشتركة)*.⁴

¹ - محمد أبو نصار، جامعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الوالية: الجوانب النظرية والعملية، ط2، نفس المرجع السابق، ص: 473.
² - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 125.
^{*} هو قدرة المستثمر على الاشتراك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية في الشركة الزميلة ولكن ليس التحكم في هذه القرارات.
³ - خالد جمال الجعرات، خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية IFRS/IAS، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص: 225.
^{*} عبارة عن إتفاق تعاقدي لإقتسام السيطرة على نشاط إقتصادي، وتوجد فقط عندما يتطلب إتخاذ القرارات المالية والتشغيلية الاستراتيجية المرتبطة بالنشاط.

⁴ - Catherine Maillet, Baudriet Anne le Manh, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS: Syntheses Cas pratiques, 5em EDITION, Editions Foucher, Vanves Farnec, 2007, P: 262.

المطلب الثاني: معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS الجديدة.

لقد تم إصدار ثلاثة معايير الإبلاغ المالي الدولية في 2013/01/01 سوف نتطرق إليهم في هذا المطلب.

الفرع الأول: معيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (IFRS/10) القوائم المالية الموحدة.

يعتبر معيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (IFRS/10) " القوائم المالية الموحدة" يحل جزئياً محل معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) المعدل " القوائم المالية المنفصلة".

ومع ذلك فقد ظهرت بالفعل بعض التعقيدات لحالات خاصة مثل:¹

1. **المؤسسات لأغراض خاصة:** يستخدم هذا التعبير لوصف المؤسسات التي تؤسس لتحقيق هدف محدد ومعرف تعريفاً جيداً، مثل عقد إيجار، أو تكاليف أبحاث وتطوير، إلخ، تكبدتها المؤسسة مشاركة مع أطراف أخرى. ومثل هذه الحالات صدر تفسير اللجنة الدائمة رقم (12) ليقدم إرشادات حول موضوع "تحت أي ظروف يجب على المؤسسة توحيد مؤسسات لأغراض خاصة". وقد خلص التفسير إلى أن التركيز يجب أن يكون على ما إذا كان المستثمر مشاركاً في المخاطر والمكافآت للمؤسسة المستثمر فيها؛
2. الحالات التي يسيطر فيها مستثمر على مؤسسة أخرى ولكن ليست له الأغلبية في حقوق التصويت؛
3. العلاقات بين المالك والوكيل.

وفي حين أن معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) يعرف السيطرة على أنها "قوة التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة لغرض الحصول على منافع من أنشطتها"، يركز تفسير اللجنة الدائمة رقم (12) على المخاطر والمكافآت. والذي يراه بعض مطبقي هذا المفهوم عدم اتساق بين التعريفين. لذلك يأتي إصدار معيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (IFRS/10) لغرض إزالة عدم الاتساق هذا، حيث يتضمن تعريفاً أكثر وضوحاً لمفهوم السيطرة.²

نقارن في الجدول أدناه بعضاً مما تضمنه معيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (IFRS/10) ومحتويات معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) وتفسير اللجنة الدائمة رقم (12):

² - www.mazars.com, consulté le: 05/03/2014, pm: 16:10.

الجدول رقم (03): يوضح المقارنة بين معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/10) ومحتويات معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) وتفسير اللجنة الدائمة رقم (12).

المجال	معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) وتفسير اللجنة الدائمة رقم (12)	معيار التقارير المالية الدولي رقم (IFRS/10)
تعريف السيطرة	تعرف الفقرة (4) من معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) مفهوم السيطرة على أنها قوة التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لمؤسسة لغرض الحصول على منافع من أنشطتها.	تعرف الفقرتان (6) و(7) من معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/10) السيطرة على أنها تلك الحالات التي يكون فيها المستثمر معرضاً أو له حقوق في إيرادات متنوعة نتيجة مشاركته مع مستثمر آخر ولديه القدرة على التأثير على تلك الإيرادات من خلال قوته على المؤسسة المستثمر فيها. لذلك فإنه بدلاً من التركيز على حقوق التصويت، يتناول التعريف الجديد القوة والإيرادات والتي هي مشابهة إلا أنها أكثر تركيزاً على القدرة على ممارسة القوة للتأثير على غالبية الأنشطة ذات الصلة والتي تؤثر على الإيرادات.
حقوق التصويت/ القوة	تؤكد الفقرة (13) على حقوق التصويت لغرض اتخاذ القرار فيما إذا كان المستثمر يسيطر على المؤسسة المستثمر فيها. قد تعني حقوق التصويت المحتملة السيطرة إذا كانت تمارس فعلياً حالياً.	تتناول الفقرات من (10) إلى (14) القوة وتوضح أنه بخلاف الحالات العادية عندما تأتي القوة من حقوق التصويت، فقد تنتج القوة من الترتيبات التعاقدية. إن لحقوق التصويت المحتملة مدى أوسع من الدلالات تحت (IFRS/10).
المؤسسات لأغراض خاصة	كما هو مذكور أعلاه يقدم تفسير اللجنة الدائمة رقم (12) إرشادات حول المؤسسات لأغراض خاصة والتي تربط، بشكل أساسي، السيطرة بالمخاطر والمكافآت.	لا يتناول معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/10) المؤسسات لأغراض خاصة، بشكل منفصل وتحتاج المفاهيم المذكورة أعلاه لتطبيقها على المؤسسات لأغراض خاصة لتحديد مفهوم السيطرة.
العلاقات بين المالك والوكيل	لا يوفر معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) أي إرشادات حول العلاقة بين المالك والوكيل. في بعض الأحيان قد يحتفظ الوكلاء بحقوق تصويت نيابة عن المالك مما يخلق بعض الغموض عند تطبيق معايير حقوق التصويت لتأسيس السيطرة.	يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (IFRS/10) إرشادات حول العلاقات بين المالك والوكيل. وتوضح الفقرة (18) أن الوكيل لا يصبح بحكم المالك وإن مارس القوة الممنوحة له من قبل المالك، لأن القوة الممنوحة للوكيل مقيدة وليست لديه القدرة للسيطرة على أغلب الأنشطة ذات الصلة بالمؤسسة المستثمر فيها.

Source: <http://rsmDahman.com>, consulté le: 08/04/2014, pm: 15:02.

إذن إذا لم تواجهه الشركة أي من التعقيدات السالفة الذكر، فيمكنك تطبيق المعالجة المحاسبية وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (IFRS/10) كما كانت تفعل في السابق بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (IFRS/27). لكن في حالة مواجهتك لأي من الأمور أعلاه فمن المحتمل تغيير المعالجة المحاسبية وهذا سيتطلب المزيد من التحليل للحالة.

بمجرد اتخاذ القرار بشأن مفهوم السيطرة، فإن آليات التوحيد لا تتغير.

الجدول رقم (04): يوضح جدول يبين العناصر الذي لا تتغير في معيار التقارير المالية الدولية رقم

(IFRS/10) معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) وتفسير اللجنة الدائمة رقم (12)

المجال	معيار المحاسبة الدولي رقم (27) وتفسير اللجنة الدائمة رقم (12)	معيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (10)
الإعفاءات من التوحيد	تضع الفقرة (10) من معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) إعفاءات معينة من إعداد القوائم المالية المجمعة.	يقدم البند (أ) من الفقرة (4) إعفاءات مماثلة من إعداد قوائم مالية مجمعة.
إجراءات التوحيد	يصف معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) إجراءات التوحيد لإلغاء أرصدة ومعاملات ما بين شركات المجموعة، واحتساب المصالح غير المسيطر عليها، وتواريخ رفع التقارير والسياسات المحاسبية. كما تضع أيضاً المعالجات المحاسبية لمعاملات الحيازة وفقدان السيطرة.	لا يوجد تغير في إجراءات التوحيد بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (IFRS/10).
القوائم المالية المنفصلة	يوفر معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) إرشادات حول إعداد القوائم المالية المنفصلة للحالات التي تنطبق عليها إعفاءات التوحيد.	لا ينطبق معيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (IFRS/10) على القوائم المالية المنفصلة. فإذا انطبقت إعفاءات التوحيد وكانت المؤسسة ترغب في إعداد قوائم مالية منفصلة، فعليها الرجوع إلى أحكام معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27).

Source: <http://rsmDahman.com>, consulté le: 08/04/2014, pm: 15:02.

الفرع الثاني: معيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (IFRS/11) الترتيبات المشتركة.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (IFRS/11) "الترتيبات المشتركة" الذي يحل كاملاً محل معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/31) "المصالح في المشاريع المشتركة".

1. هدف المعيار objective: هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/11) إلى وضع أسس والمبادئ القوائم المالية للمساهمين الذين لديهم مصلحة في الترتيبات المشتركة تحقيق هذا الهدف، يجب تحديد نوع الترتيب المشترك فيها وذلك من خلال تقييم حقوقها والتزاماتها التي تنطوي على هذه المشاركة وأن تقوم بالمحاسبة عن هذه الحقوق والالتزامات المسجلة وفقاً لهذه الترتيبات المشتركة.¹

2. نطاق المعيار Scope: يجب أن يطبق هذا على المعيار على كافة المؤسسات التي تعتبر طرف في ترتيبات مشتركة مع الغير.²

الفرع الثالث: معيار الإبلاغ المالي الدولية رقم (IFRS/12) الإفصاح عن المصالح في المؤسسات الأخرى.

يتناول هذا المعيار الإفصاحات التي كانت واردة في كل من المعايير المحاسبة الدولية السابقة معيار رقم (IAS/27) "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة"، والمعيار رقم (IAS/28) "الاستثمارات في الشركات الزميلة"، وكذلك المعيار رقم (IAS/31) "الحصص في المشاريع المشتركة" الذي تم إلغاؤه.

1. هدف المعيار objective: معايير الإبلاغ المالي الدولية يهدف إلى وصف كيان نشر المعلومات التي تمكن مستخدمين بياناتها المالية تقييم:³

✓ طبيعة، والمخاطر المرتبطة، والفروع (المصالح) في الكيانات الأخرى؛
 ✓ آثار هذه الاستثمارات على موقفها المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية.
 معايير الإبلاغ المالي الدولية 12: المعلومات التي يتعين تقديمها في المشاركات في الكيانات الأخرى (الإفصاح عن المصالح في كيانات أخرى).

2. نطاق المعيار Scope: أما المؤسسات التي يتوجب عليها تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (12)، فهي المؤسسات التي لها مصالح في أي من الآتي:⁴

- ✓ الشركات التابعة؛
- ✓ الترتيبات المشتركة (العمليات المشتركة أو المشاريع المشتركة)؛
- ✓ الشركات الزميلة؛
- ✓ بعض أنواع المؤسسات المسيطر عليها ولا يتم تضمينها ضمن القوائم المجمعة.

¹ - www.focusifrs.com, consulté le: 01/06/2014, pm: 11:35.

² - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الوالية: الجوانب النظرية والعملية، نفس المرجع السابق، ص: 801.

³ - www.afges.com, consulté le: 25/03/2014, pm: 10:06.

⁴ - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الوالية: الجوانب النظرية والعملية، نفس المرجع السابق، ص: 814.

لا ينطبق معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/12) على البنود التالية:¹

✓ بعض خطط منافع لموظفين؛

✓ القوائم المالية المنفصلة وينطبق عليها متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27)، باستثناء ما ورد في

البند (4) "بعض أنواع المؤسسات المسيطر عليها ولا يتم تضمينها ضمن القوائم الموحدة"؛

✓ بعض العمليات المشتركة أو المشاريع المشتركة المملوكة من المؤسسة لا تشارك في عملية السيطرة وإتخاذ القرارات للعمليات التشغيلية أو المشاريع المشتركة؛

✓ معظم الإستثمارات (المصالح) التي تملكها المؤسسة ويتم المحاسبة عنها حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/09) "الأدوات المالية".

3. متطلبات الإفصاحات المعيار Disclosures Required: سيتم إستعراض تلخيص لمتطلبات

الإفصاح المهمة، حيث هناك الكثير من تفاصيل الإفصاح التي يمكن الرجوع لها من نفس المعيار كمايلي:²

❖ **الأحكام المهمة والإفترضات:** يجب على المؤسسة أن تفصح عن الأحكام المهمة والإفترضات التي إعتمدت عليها وأية تغييرات تمت في هذه الأحكام والإفترضات فيما يتعلق بالأمور التالية:

✓ بأنها تسيطر على مؤسسة اخرى بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/10) "القوائم المالية الموحدة"؛

✓ إن لديها سيطرة مشتركة تتعلق بترتيبات معينة أو تأثير هام على مؤسسة اخرى (شركة زميلة)؛

✓ طبيعة نوع الترتيبات المشتركة (هل هي على سبيل المثال أعمال تشغيلية مشتركة أم مشاريع مشتركة).

❖ **المصالح في الشركات التابعة:** على المؤسسة الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية المجموعة من:

✓ فهم تركيبة المجموعة (الشركة القابضة والشركات التابعة)؛

✓ فهم المصالح التي تخص الحقوق غير المسيطرة عليها فيما يتعلق بالأنشطة والتدفقات النقدية؛

✓ تقييم طبيعة ومدى القيود الهامة التي تحد من قدرة المؤسسة على الوصول أو استخدام الأصول وتسوية الإلتزامات الخاصة بالمجموعة؛

✓ تقييم الآثار التي تنجم عن التغيير في ملكيتها في الشركة التابعة والتي لا تؤدي إلى فقدان السيطرة على التابعة؛

✓ تقييم الآثار الناجمة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة وذلك خلال الفترة التي تغطيها القوائم التي تم فيها فقدان السيطرة.

¹ - www.IFAC.com, consulté le: 28/05/2014, pm: 21:02.

² - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الولية: الجوانب النظرية والعملية، نفس المرجع السابق، ص:816-818.

❖ الإفصاحات المطلوبة عن حقوق غير المسيطرين والتدفقات النقدية: على المؤسسة الإفصاح لكل شركة

من شركاتها التابعة التي فيها مساهمات من حقوق غير المسيطرين (الأقلية) وقيمتها مهمة للشركة الأم:

✓ إسم الشركة التابعة؛

✓ بلد الشركة الأصلي ومكان تأسيسها؛

✓ نسبة تملك غير المسيطرين (الأقلية) من الشركة التابعة؛

✓ حصة تملك غير المسيطرين (الأقلية) من حقوق التصويت في الشركة التابعة إذا كانت مختلفة عن نسبة

التملك الفعلية بالشركة؛

✓ الربح والخسارة الذي يعزى لحصص غير المسيطرين (الأقلية) خلال الفترة المالية؛

✓ رصيد حقوق غير المسيطرين التراكمي لتاريخه في الشركة التابعة؛

✓ ملخص حول المعلومات المالية للشركة التابعة.

❖ المصالح في الترتيبات المشتركة والمشاركات الزميلة: على المؤسسة الإفصاح عن معلومات تمكن

مستخدمي قوائمها المالية من:

✓ طبيعة ومدى تأثير المؤسسة المالي على المصالح والترتيبات المشتركة والشركات الزميلة بما في ذلك طبيعة وتأثير

المؤسسة على العلاقة التعاقدية مع المستثمرين الآخرين في مجموعة المصالح المشتركة والشركات الزميلة.

✓ طبيعة المخاطر والتغير في هذه المخاطر التي ترتبط بمصالحها في المشاريع المشتركة والشركات الزميلة.

❖ المخاطر المرتبطة بحصص المؤسسة في المشاريع المشتركة والشركات الزميلة: على مؤسسة الإفصاح

عمالي:

✓ الإلتزامات والتعهدات المتعلقة بالمشاريع المشتركة بشكل منفصل عن تعهدات المؤسسة الأخرى.

✓ الإلتزامات الطارئة الناشئة عن المشروع المشترك أو الشركة الزميلة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم

(IAS/37).

❖ المصالح في المؤسسات المنظمة غير المدرجة في القوائم المجمعة: يجب على المؤسسة الإفصاح عن

معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من:

✓ فهم لطبيعة ومدى مصالحها في المشاريع المشتركة للمؤسسات المنظمة غير المدرجة في القوائم المالية المجمعة؛

✓ طبيعة المخاطر والتغير في هذه المخاطر التي ترتبط بمصالحها في المؤسسات المنظمة غير المدرجة في القوائم

المالية المجمعة.

المطلب الثالث: معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/03) "إندماج الأعمال".

تناول هذا المعيار توحيد الأعمال أو دمج الشركات، وبهذا تم إلغاء العمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS/22).¹

الفرع الأول: هدف المعيار objective .

يهدف المعيار إلى تعزيز ملائمة وموثوقية وقابلية مقارنة المعلومات التي تقدمها المؤسسة في قوائمها المالية عن توحيد الأعمال وتأثيراتها، عن طريق وضع وإعتماد مبادئ ومتطلبات حول كيفية قيامها بما يلي:²

1. الإيعتراف والقياس في قوائمها المالية الأصول المشتركة (المستملكة) القابلة للتحديد وبالخصوم المضمونة، وأية حصة غير مسيطرة في المؤسسة المشتركة (المندمجة)؛

2. الإيعتراف والقياس في قوائمها المالية بالشهرة المستملكة "Goodwill" في توحيد الأعمال أو بالريح من الشراء بأسعار منخفضة؛

3. قياس تكلفة توحيد الأعمال بالقيمة العادلة؛³

4. حديد أي معلومات يجب الإفصاح عنها لتمكين مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة توحيد الأعمال وآثاره المالية.⁴

الفرع الثاني: نطاق المعيار scope .

تجمع المؤسسات هو تجميع لكيانات أو أنشطة مستقلة في كيان واحد، وهو الذي يقوم بعرض القوائم المالية. لا يطبق هذا المعيار على مايلي:⁵

1. عمليات توحيد الأعمال الذي يتم فيها جمع مؤسسات أعمال منفصلة معا لتشكيل مشروع مشترك؛

2. عمليات توحيد الأعمال المتعلقة بكيانات أو أنشطة تخضع لسيطرة مشتركة؛

3. عمليات توحيد الأعمال التي تنطوي على مؤسستين أو أكثر من المؤسسات المتبادلة؛

4. عمليات توحيد الأعمال التي فيها جمع مؤسسات أعمال منفصلة معا لتشكيل مؤسسة معدة لتقارير المالية بواسطة عقد فقط دون الحصول على فوائد.

¹ - حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، ط1، نفس المرجع السابق، ص: 129.

² - Stéphane BRUN, **Guide d'application des Normes IAS/IFRS**, BERTI Editions, Alger, 2011, p: 355.

³ - آلاء مصطفى الاسعد، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الخاص بالمؤتمر الكلية، 2013، ص: 271.

⁴ - لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS: دروس وتطبيقات محلولة، الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2012، ص: 390.

⁵ - Jean-Jacques Julian, **Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS: Syntheses Cas pratiques**, 2em EDITION, Editions Foucher, Vanves Farnec, 2007/2008, P: 141.

الفرع الثالث: متطلبات الإفصاحات.

لكل عملية توحيد الأعمال يتطلب الإفصاح بواسطة المقتني على مايلي:¹

1. أسماء وموصفات المؤسسة والشركات المندمجة؛
2. تاريخ الاقتناء؛
3. نسبة أدوات الملكية المقتناة التي تملك حق التصويت؛
4. تكلفة التوحيد مع إفصاح منفصل عن إعداد أدوات الملكية التي أصدرت وقيمها العادلة وكيفية تحديد القيم العادلة؛
5. القيم التي تم الإعتراف بها في تاريخ الإقتناء لكل فئة من فئات أصول المؤسسة المقتناة وإلتزاماتها الطارئة وكذلك - إلا إذا كان ذلك غير ممكنا- القيم الدفترية لكل فئة من هذه الفئات والمحددة استنادا إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS مباشرة قبل الإقتناء؛
6. قيمة أي شهرة سالبة تم الإعتراف بها في الربح والخسارة؛
7. تفصيلات عن العوامل المرتبطة بالإعتراف بالشهرة؛
8. مقدار ربح أو خسارة المؤسسة المقتناة منذ تاريخ الإقتناء والمتضمنة في ربح أو خسارة المقتني عن الفترة، إلا إذا كان ذلك غير ممكنا.

ويجب كذلك الإفصاح على مايلي إلا إذا كان ذلك غير ممكنا:

1. إيراد الوحدة المندمجة عن الفترة وكأن تاريخ الإقتناء لكل عمليات توحيد الأعمال كان نافذا في تاريخ معين خلال تلك الفترة؛
 2. ربح وخسارة الوحدة المندمجة عن الفترة وكأن تاريخ الإقتناء لكل عمليات توحيد الأعمال كان نافذا خلال تلك الفترة.
- بعد التطرق إلى المعايير المحاسبة الدولية والمعايير الإبلاغ المالي الدولية الخاصة بتجميع الحسابات سيتم معرفة الإجراءات القانونية للعمليات توحيد الأعمال حسب المشرع الجزائري.

¹ - خالد جمال الجعارات، نفس المرجع السابق، ص: 223/222.

المبحث الثاني: الإجراءات القانونية لتوحيد الأعمال حسب المشرع الجزائري.

يعرف توحيد الأعمال بأنه عبارة عن اندماج شركتين أو أكثر ذات شخصية معنوية مستقلة في وحدة إقتصادية واحدة، وبعد اتخاذ إجراءات تأسيس الشركة الجديدة، وقد تدخل المشرع الجزائري من خلال القوانين والتشريعات التي تسهل عمليات توحيد الأعمال، من خلال القانون التجاري وخاصة المواد من 745 إلى المادة 748 أعطى لنا الخطوط العريضة الواجب إتباعها لإتمام إجراءات توحيد الأعمال وإعطائها الصفة القانونية.

المطلب الأول: توحيد الأعمال وفق القانون التجاري الجزائري.

نص القانون التجاري الجزائري عن كيفية إتمام عملية توحيد الأعمال في المواد التالية:

1. المادة 744: للشركة ولو في حالة تصفيتها، أن تدمج في شركة أخرى ا وان تساهم في تأسيس شركة جديدة بطريقة الدمج.

كما لها أن تقدم ماليتها لشركات موجودة أو تساهم معها في إنشاء شركات جديدة بطريقة الإدماج والإنفصال. كما لها أخيرا أن تقدم رأسمالها لشركات جديدة بطريقة الإنفصال.

2. المادة 745: يسوغ تحقيق العمليات المشار إليها في المادة المتقدمة بين شركات ذات شكل مختلف، ويجب أن تقرها كل واحدة من الشركات المعينة حسب الشروط المطلوبة في تعديل قوانينها الأساسية. إذا كانت العملية تتضمن أحداث شركات جديدة، يتعين تأسيس كل واحدة منها حسب القواعد الخاصة بكل شكل من الشركة الموافق عليها.

3. المادة 746: خلافا لإحكام الفقرة الثانية من المادة 745، إذا كان من العملية المقررة زيادة تعهدات الشركاء أو المساهمين لشركة أو عدة شركات معينة، فانه لا يقرر ذلك إلا بموافقة الشركاء المذكورين أو المساهمين بالإجماع.

4. المادة 747: يحدد مجلس الإدارة مشروع الإدماج أو الإنفصال سواء لكل واحدة من الشركات المساهمة في الإدماج أو للشركة المقرر إدماجها.

ويجب أن يتضمن البيانات التالية:¹

❖ أسباب الإدماج أو الإنفصال وأهدافه وشروطه؛

❖ تواريخ قفل حسابات الشركات المعينة، المستعملة لتحديد شروط العملية؛

❖ تعيين وتقديم الأموال والديون المقرر نقلها للشركات المدججة أو الجديدة؛

❖ تقرير روابط مبادلة الحصص؛

❖ المبلغ المحدد لقسط الإدماج أو الإنفصال.

يوضع مشروع العقد بأحد مكاتب التوثيق للمحل الموجود به مقر الشركات المدججة والمستوعبة. ويكون محل

نشر في إحدى الصحف المعتمدة لتلقى الإعلانات القانونية.

¹ - أمينة بن بوتلجة، محاسبة الشركات وفق النظام المحاسبي المالي الجديد S.C.F، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2011، ص: 115.

المطلب الثاني: إختيار طريقة وشكل توحيد الأعمال.

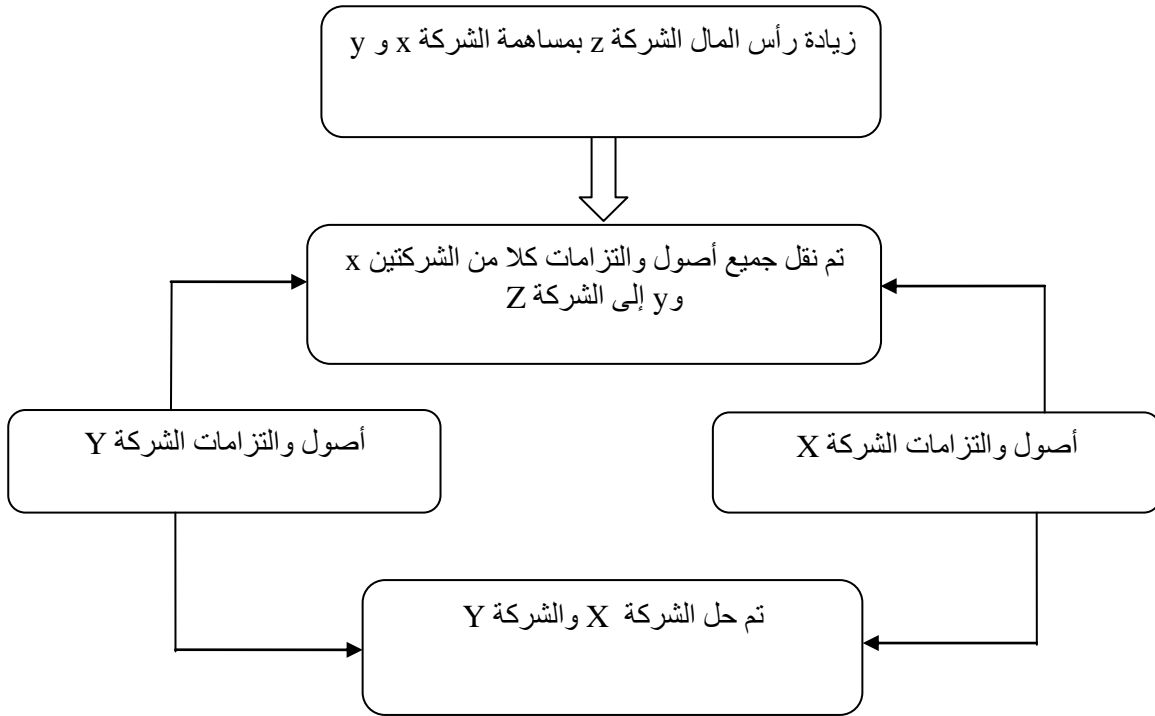
يجب تحديد الطريقة التي سيتم بها توحيد، قبل المرور بالمراحل توحيد الاعمال.

الفرع الأول: إختيار طريقة الإندماج.

لقد بين القانون التجاري الجزائري هناك طريقتين للإندماج وهما طريقة الإنضمام وطريقة الإمتصاص.

1. الإندماج عن طريقة الإنضمام: **FUSION-REUNION**: الإندماج عن طريق الإنضمام أي إنشاء شركة جديدة يتم من خلالها زوال كلا الشركتين الأصليتين لفائدة شركة ثالثة تنشأ من جديد إن لهذا الإندماج نفس ميكانيزمات الإندماج عن طريق الإمتصاص غير أن الفرق الأساسي يظهر من النتائج نفسها لعملية الإندماج عن الإنضمام.¹

الشكل رقم (05): يبين الإندماج بطريقة الإنضمام **FUSION-REUNION**.



من إعداد: الطالبة.

¹ - ضيف روفية، إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الإندماج، رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص: 94.

2. الإندماج عن طريق الإمتصاص: FUSION-ABSORPTION: يتم الإندماج عن طريق إمتصاص

شركة لشركة أخرى، حيث تسمى الشركة الماصة (الداجمة) والشركة الممتصة (المندمجة)¹،
ويصاحب هذه العملية العديد من العمليات المتزامنة:²

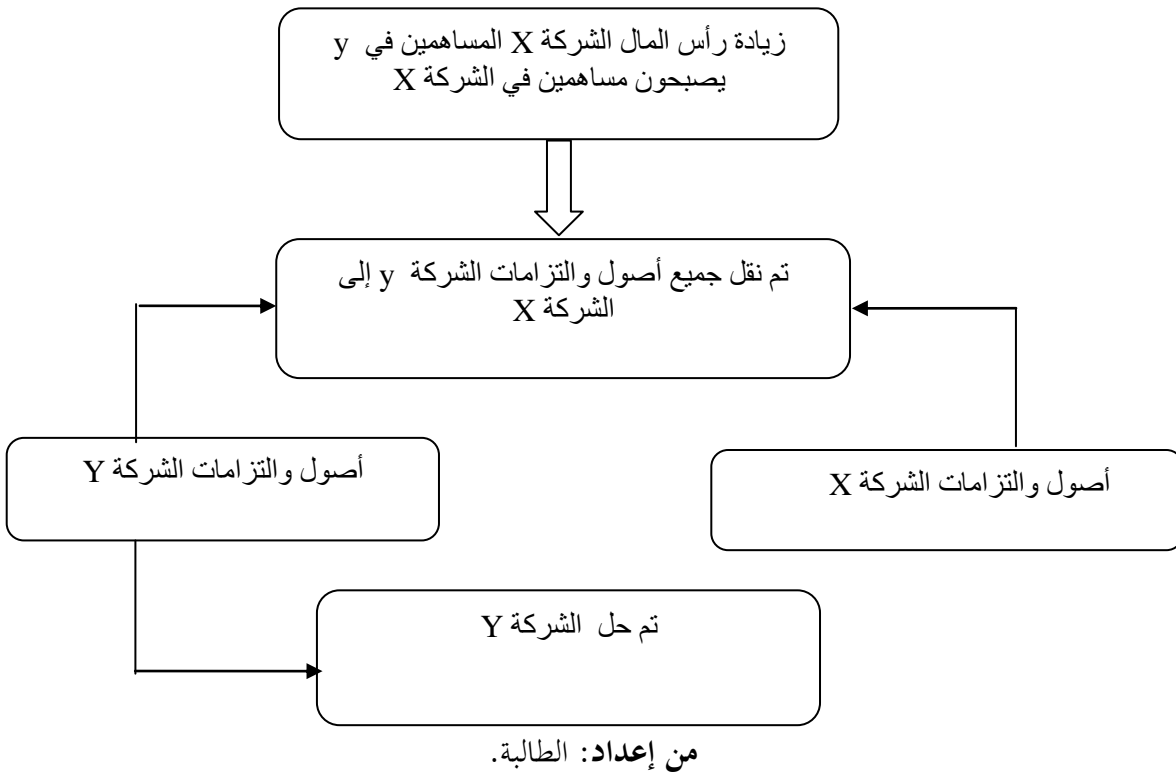
❖ الشركة المندمجة:

- ✓ تقويم الأصول المتقلبة؛
- ✓ تحديد حقوق الشركاء في الشركة المندمجة؛
- ✓ التسجيل المحاسبي لعملية التنازل عن الأصول والخصوم.

❖ الشركة الداجمة:

- ✓ تحديد قيمة الحصة للشركة المندمج فيها؛
- ✓ تحديد عدد الحصص الممنوحة للشركة المندمجة؛
- ✓ تحديد علاوات الإندماج؛
- ✓ التسجيل المحاسبي لعملية زيادة رأس المال.

الشكل رقم (06): يبين الإندماج بطريقة الإمتصاص FUSION-ABSORPTION.



¹-faculty.mu.edu.sa/download.php?fid=84404, consulté le: 2014/04/27, pm: 18:30.

²-أمينة بن بوتلجة. نفس المرجع السابق، ص: 127.

الفرع الثاني: شكل توحيد الأعمال.

إن إندماج الشركات يتطلب المرور على مجموعة من المراحل وتتمثل في:¹

1. إعداد مشروع الإندماج:

- ❖ العمل على تقويم الشركة ومن ثمة تقييم الحصص؛
- ❖ مصادقة المسيرين أو مجلس الإدارة أو مجلس المديرين على حسب نوع الشركة؛
- ❖ نشر هذا المشروع في نشرة الإشهار القانوني.

2. تدخلات محافظ الإندماج:

- ينشر محافظ الإندماج أو محافظ الحسابات تقريرين:
- ❖ الأول يتعلق بنوع الإندماج وخاصة ما يتعلق بمبادلة الحصص؛
- ❖ الثاني يتعلق بقيمة العناصر العينية.

3. عقد الجمعية العمومية الغير العادية:

وهذا من اجل النطق بمشروع الإندماج والمصادقة على تغيير العقد الأساسي لكل شركة.
المطلب الثالث: حصص المبادلة والنظام الضريبي المتعلق بتوحيد الأعمال.
سيتم في هذا المطلب معرفة نسبة قيمة الاسهم، وأنواع النظام الضريبي للشركة الداخلة.

الفرع الأول: حصص المبادلة.

عنى المشرع بالدول التي أهتم فيها بتنظيم الإندماج، بكيفية تحديد حقوق كل من المساهمين أو الشركاء في الشركة الجديدة الناتجة عن الإندماج، أو كل من الشركة أو الشركات المندجة والشركة الداخلة، وذلك بناء على الأسس التي تم بناء عليها تقييم الأصول والخصوم.²

ويتضح منها معامل الاستبدال التي تحدد نسبة القيمة بين أسهم الشركة المندجة والشركة الداخلة، وتوزيع السيطرة على الشركة الجديدة عن طريق حصص المبادلة والمعرفة عن طريق المقارنة بين أسهم الشركة الداخلة والمندجة، يمكن حساب حصص المبادلة بطريقتين هما:³

1. الطريقة المباشرة لحساب حصص المبادلة: تسمى هذه الطريقة بالحساب المباشر لحصص التبادل، وعليه فالمعايير التي يتم على أساسها تثبيت حصص المبادلة ويمكن أن تكون سعر البورصة، معايير المرودية والمديونية، الأصول المحاسبية الصافية، والقيم الحالية للتدفقات النقدية.

في كثير من أحيان يكون من الصعب تحديد حصص المبادلة كقيمة صحيحة من الأسهم لذلك يتم حصص بفرق القيمة soulte.

¹ - رشيد عريوة، طرق وأساليب الاندماج الشركات دراسة مالية ومحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009، ص: 128.

² - نفس المرجع أعلاه، ص: 129.

³ - ضيف روفية، نفس المرجع السابق، ص: 93.

يمكن توضيحه في المثال التالي:

قيمة السهم في الشركة x: دج $px = 300$

قيمة السهم في الشركة y: دج $py = 100$

❖ في الحالة الأول: الشركة x تمتص الشركة y: حصص المبادلة $py/px = 0,333$ دج

❖ في الحالة الأول: الشركة y تمتص الشركة x: حصص المبادلة $px/py = 3$ دج

يمكن تفسير ذلك كمايلي:

سهم واحد من الشركة x يقابله 3 سهم من الشركة y

سهم واحد من الشركة y يقابله 0.333 سهم من الشركة x

وهذا بمعنى أن: $1/3 = 0,333$

2. الطريقة الغير المباشرة حصص المبادلة: يمكن توضيحه في المثال التالي:

قيمة السهم بالشركة x = 500 دج

عدد أسهم الشركة x : $nx = 10000$ دج

قيمة الشركة x : $vx = px.nx$ (5 ملايين)

قيمة السهم بالشركة y : $ny = 30000$

قيمة الشركة y : $vy = py.ny$ (4 ملايين)

❖ في الحالة الاولى: x امتصت y:

$$0.8 = 4/5 = vy/vx = Pr$$

حصص المبادلة = $pr = ny/nx$. $2.4 =$

❖ في الحالة الثانية: y امتصت x

$$1.25 = 5/4 = vx/vy = pr$$

حصص المبادلة = $pr = nx/ny$. $0.416 =$

وعليه مهما كان اتجاه الإمتصاص فان النسب التي يحصل عليها قدامي المساهمين تكون متماثلة على النحو

التالي:

❖ في الحالة الثانية: y تمتص x	❖ في الحالة الأولى: x تمتص y
حصة المبادلة: $3 = px/py$	حصة المبادلة: $0.333 = py/px$
عدد الأسهم: 10000	عدد الأسهم: 30000
عدد الأسهم الجديد المصدرة: $ny = nx \cdot px/py = 30000$	عدد الأسهم الجديدة المصدرة: $xnx = ny \cdot py/px = 9990$
ومنه:	ومنه:
سهم واحد x ← 3 سهم من y	سهم واحد y ← 0.333 سهم من x
10000 سهم ← y	30000 سهم ← x
$30000 = Y$	$9990 = x$
معناه كل سهم من الشركة x مقابل 3 سهم من الشركة y	معناه كل سهم من الشركة y مقابل 0.333 سهم من الشركة x
أي 10000 سهم x مقابل	أي 30000 سهم y مقابل
$30000 = 10000 \times 3$	
حساب نسبة الأسهم المتحصل عليها من طرف مساهمي x	حساب نسبة الأسهم المتحصل عليها من طرف مساهمي x
$X\% = 30000 / (30000 + 30000) = 50$	$X\% = 10000 / (10000 + 9990) = 50$

كلتا الحالتين نلاحظ أن نسبة مساهمي x الناتجة عن الشركة الجديدة مستقبلية تماما عن اتجاه الإندماج. أن زيادة رأسمال يحسب بالقيمة الإسمية أي على أساس القيمة الضريبية للسهم، ذلك لتحديد علاوة الإندماج التي تمثل الفرق بين الوضعية المحاسبية الصافية المعادة تقييمها للشركة المدجة وقيمة رأس المال المرفوع محسوب على أساس القيمة الإسمية" تسمح علاوة الإندماج بكشف القيم المضافة خلال الإندماج.

الفرع الثاني: النظام الضريبي المتعلق بتوحيد الأعمال.

حسب قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة للجمهورية الجزائرية وفي مواده 142 و 143 التي نصت على الإجراءات الضريبية المتعلقة بتوحيد الأعمال وسوف نتطرق لهما فيما يلي:

1. المادة 142: يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من الإعفاء أو التخفيض في الضريبة على أرباح الشركات، في إطار نظام دعم الإستثمار، إعادة الإستثمار حصة من الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في اجل أربع سنوات ابتداء من تاريخ إختتام السنة المالية والتي تخضع نتائجها لنظام التفضيلي. ويجب أن تنجز إعادة الإستثمار بعنوان كل سنة مالية أو بعنوان عدة سنوات مالية متتالية. وفي حالة تراكم السنوات المالية يحسب الأجل المذكور أعلاه ابتداء من تاريخ إختتام السنة المالية الاولى.

وبغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، تطبق أحكام هذه المادة على النتائج المحققة خلال السنوات المالية 2008 ومايليها وكذا النتائج المؤجلة التخصيص إلى غاية المصادقة على قانون المالية التكميلي لسنة 2008. يترتب على عدم احترام هذه الأحكام إعادة استرداد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية تقدر ب 30%.
3. المادة 143:

- ❖ تعفى من الضريبة على أرباح الشركات فوائض القيم، غير تلك المحققة من السلع، التي تنتج عن منح أسهم أو حصص مجانا في الشركة (حصص في رأسمال) عقب إدماج شركات أسهم في شركات ذات مسؤولية محدودة.
- ❖ يطبق نفس النظام عندما تنقل شركة ذات أسهم أو ذات مسؤولية محدودة:
- ✓ كامل أصولها إلى شركتين أو عدة شركات تم تشكيلها وفق احد هذه الأشكال؛
- ✓ جزء من عناصر أصولها إلى شركة أخرى تم تشكيلها وفق احد هذه الأشكال.

يتوقف تطبيق أحكام هذه المادة على الالتزام في عقد الإدماج أو الإسهام بحساب علاوة على السلع المتضمنة في الحصص، الإهلاكات المالية السنوية التي يجب اقتطاعها من الأرباح وكذا فوائض القيم اللاحقة التي تنتج عن انجاز هذه العناصر حسب سعر التكلفة، والخاصة بالشركات المدججة والمساهمة مع خصم الإهلاكات المالية التي سبق أن حققتها.

ويقع هذا الالتزام، في الحالة المشار إليها في الفقرة أعلاه، على عاتق الشركة الداجمة أو الحديثة. إما في الحالات المشار إليها في الفقرة 2 فإنه يقع، على التوالي. إما على عاتق الشركات المستفيدة من الإسهامات بالتناسب مع قيمة عناصر الأصول الممنوحة لها وإما على عاتق الشركة المستفيدة من الأسهم الجزئية.

يوجد نوعان من الأنظمة الضريبية المتعلقة على عمليات توحيد الأعمال:¹

● **النظام المشترك: Régime de droit Commun:** إن عملية إندماج الشركات في النظام المشترك

تعتبر عملية رفع رأسمال الشركة الداخلة وتصفية الشركة المندمجة وتخضع إلى الضرائب والرسوم التالية:

- حقوق التسجيل والطابع؛

- الضرائب على أرباح الشركات المتعلقة بزيادة القيم المحققة؛

- الرسم على قيمة المضافة والمتعلق بالبضائع والمنتجات والاستثمارات التي تحوي على القيمة المضافة حيث أن

قوانين الضرائب تنص على أن الإستثمار إذا تم التنازل عنه في مدة تقل عن 05 سنوات وجب تسديد الرسم على

القيمة المضافة بالفرق وبالتناسب، أي يتم إرجاع مبلغ الرسم على قيمة المضافة المحصوم سلفا عند تاريخ اقتناء،

هذه الاستثمارات والذي تم استرجاعه كرسم على المشتريات وتكون نسبة الإرجاع بعدد سنوات المتبقية على 5

مثلا: إذا تم إقتناء إستثمار وبقي في ذمة المؤسسة سنتين فيتطلب إرجاع 3/5 من مبلغ الرسم على المشتريات لهذا

الإستثمار.

● **النظام التفضيلي: Régime de faveur:** وفق هذا النظام تعتبر عملية الاندماج عملية خاصة ذات

طابع انتقالي فالشركة المندمجة لا يتم تصفيتها حيث تستمر في الوجود من خلال الشركة الداخلة، حيث تعفى

فوائض القيم الناتجة على عملية تنازل كما هي مبينة في المادة 143 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

أعلاه.

بعد تطرق لإجراءات توحيد الأعمال وفق القانون الجزائري وتم تخصيص المبحث الموالي لمعالجة المحاسبية لعمالية

توحيد الأعمال بطريقتي الشراء والمصالح المشتركة.

¹ - رشيد عريوة، نفس المرجع السابق، ص: 133.

المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية لعملية توحيد الأعمال.

يقتصر الأمر بتاريخ التوحيد على إعداد قائمة المركز المالي الموحدة للشركة الداخلة والمندمجة فقط، دون القوائم المالية الأخرى مثل قائمة التدفقات النقدية، لأن إعداد هذه القوائم يتطلب أن تكون هذه الشركات الداخلة والمندمجة قد مارستا نشاطهما المشترك معا، وهذا بالطبع لم يكن متوفرا بتاريخ تنفيذ عملية توحيد الأعمال، وإنما يتوفر فقط خلال الفترة اللاحقة لتاريخ التوحيد، سيتم في هذا المبحث شرح المعالجة المحاسبية لعملية توحيد الأعمال بإشكاله الثلاثة وبطريقتين.

المطلب الأول: المعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج والاتحاد عند تاريخ الاقتناء.

اعتمدنا في هذا المطلب التطرق للمعالجة المحاسبية لعمليتي الاندماج والاتحاد عند تاريخ الاقتناء نظرا لمرورهما بنفس المعالجة المحاسبية.

الفرع الأول: المعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج والاتحاد باستخدام طريقة الشراء.

1. المعالجة المحاسبية لعملية الاندماج بطريقة الشراء.

وفي هذه الحالة كما أوضحنا سابقا يتم التسجيل في دفاتر الشركة الداخلة، لتعكس الأصول والخصوم بالقيمة السوقية لها مع تخصيص الفرق بين القيمة المدفوعة وصافي الأصول تنتج عنها شهرة محل موجبة أو سالبة،¹ ومع الإشارة يتم زوال وتصفية الشركة المندمجة، وتكون القيود كالتالي:²

	XXX	من ح/ الأصول (بالقيمة السوقية)		XXX
	XXX	ح/ شهرة محل (بالزيادة في القيمة المدفوعة عن صافي الأصول)		XXX
XXX		إلى ح/ الخصوم (بالقيمة السوقية)	XXX	
XXX		ح/ القيمة المدفوعة	XXX	

مع ملاحظة أنه قد يكون هناك شهرة محل سالبة عندما تقل القيمة المدفوعة عن صافي الأصول (الأصول ناقص الخصوم) مما يستدعي تخفيض الأصول غير المتداولة بالشهرة السالبة بإستثناء الإستثمارات طويلة الأجل في الأسهم. كما أن القيمة المدفوعة تشمل المصروفات المباشرة المتعلقة بالاندماج مثل أتعاب المحامين والمحاسبين. أما تكاليف إصدار الأسهم فإنها تخصم من علاوة الإصدار للشركة الداخلة وأي تكاليف غير مباشرة أخرى للإندماج تسجل كمصروفات عادية ولا يتم قيدها مع قيد الإندماج السابق.

¹- Bruno Bachy, Michel Sion, **Analyse financière des comptes consolidés Normes IFRS**, 2eme edition, DUNOD, paris, 2009, p: 77.

² - أحمد بسيوني شحاته، كمال الدين الدهراوى، نفس المرجع السابق، ص: 23.

مثال:

في 2014/01/01 اشترت الشركة X كامل أسهم الشركة Y بسعر 160000 دج نقدا بشيك بنكي كما دفعت الشركة X مبلغ 3000 دج نقدا بشيك بنكي عمولات سمسرة ومبلغ 7000 دج أتعاب محاسبين وسمسرة لإتمام الصفقة. لقد نتج عن شراء الشركة X للأسهم شركة Y اندماج الشركة Y في الشركة X.

الجدول رقم (05): يوضح الميزانية الشركتين (X,Y) قبل الشراء مباشرة. الوحدة: دج.

الشركة y		الشركة x	البيان
القيمة السوقية	القيمة الدفترية		
			<u>أصول</u>
30000	15000	50000	معدات نقل
45000	30000	90000	معدات وأدوات
62000	50000	170000	بضاعة
40000	35000	120000	زبائن
125000	15000	230000	البنك
302000	145000	660000	مجموع الأصول
			<u>الخصوم</u>
	110000	340000	رأس المال الاجتماعي
	10000	60000	علاوة إصدار
	5000	60000	احتياطات
132000	20000	200000	موردون
132000	145000	660000	مجموع الخصوم

من إعداد: الطالبة.

اتبعت الشركة X طريقة الشراء في إثبات عملية الإندماج.

- احسب تكلفة شراء الشركة Y (القيمة المدفوعة)؟
- أثبت قيود اليومية اللازمة لدفاتر الشركة X الخاصة بعملية شركة Y؟
- اعد الميزانية الافتتاحية للشركة X بعد إتمام عملية الإندماج مباشرة؟

❖ الحالة الأولى: القيمة المدفوعة تعادل القيمة السوقية لصافي الأصول.

الحل:

✓ حساب تكلفة الشراء أسهم الشركة Y:

المعادلة رقم (01): حساب تكلفة الشراء (القيمة المدفوعة).

تكلفة الشراء = مجموع القيمة السوقية للأصول المعطاة + الإلتزامات التي تم تحملها + أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن يصدرها الطرف الدامج + التكاليف المباشرة أخرى تخص عملية التملك

$$\text{تكلفة الشراء} = 160000 + 7000 + 3000 = 170000 \text{ دج}$$

✓ تسجيل لعملية الشراء الشركة Y:

الوحدة: دج.

2014/01/01

170000	من ح/ سندا المساهم الأسهم	271
170000	إلى ح/ البنك	404

✓ حساب الشهرة:

المعادلة رقم (02): حساب الشهرة (فارق الشراء).

الشهرة = تكلفة الشراء + صافي القيمة العادلة للأصول الشركة المشتراة

$$\text{الشهرة} = 170000 - (302000 - 132000) = 0 \text{ دج}$$

أي لا يوجد شهرة محل في أصول الشركة المشتراة (شركة Y).

✓ التسجيل في دفاتر الشركة الدامجة (شركة X):

الوحدة: دج.

2014/01/01

30000	من ح/ معدات نقل	218
45000	ح/ معدات وأدوات	215
62000	ح/ بضاعة	30
40000	ح/ زبائن	411
125000	ح/ البنك	53
170000	إلى ح/ سندات المساهم الأسهم	271
132000	ح/ موردين	401

✓ التسجيل في دفاتر الشركة المندمجة (شركة y) :

2014/01/01

الوحدة: دج.

110000	من ح/ رأس المال الاجتماعي	10
10000	ح/ علاوة إصدار	103
5000	ح/ احتياطات	106
20000	ح/ موردين	101
15000	إلى ح/ معدات نقل	218
30000	ح/ معدات وأدوات	215
50000	ح/ بضاعة	30
35000	ح/ زبائن	411
15000	ح/ البنك	404

✓ الميزانية الإفتتاحية للشركة x:

$$\text{البنك} = 230000 - 170000 + 125000 = 185000 \text{ دج}$$

الوحدة: دج.

الجدول رقم (06): يوضح الميزانية الإفتتاحية للشركة x.

الشركة x	البيان
	<u>أصول</u>
80000	معدات نقل
135000	معدات وأدوات
232000	بضاعة
160000	زبائن
185000	البنك
792000	مجموع الأصول
	<u>الخصوم</u>
340000	رأس المال الاجتماعي
60000	علاوة إصدار
60000	احتياطات
332000	موردين
792000	مجموع الخصوم

من إعداد: الطالبة.

❖ الحالة الثانية: القيمة المدفوعة أكبر من القيمة السوقية لصافي الأصول:

مثال:

في 2014/01/01 اشترت الشركة X كامل أسهم الشركة Y ، وقد قامت الشركة X بشراء جزء من أسهم الشركة Y للإصدار 20000 سهم ذات القيمة السوقية 5 دج والقيمة الاسمية 10 دج، كما تم شراء الجزء الأخر من أسهم الشركة Y نقدا بشيك بنكي وذلك بمبلغ 110000 دج. كما دفعت الشركة X مبلغ 3000 دج نقدا بشيك بنكي عمولات سمسرة ومبلغ 7000 دج أتعاب محاسبين وسمسرة و5000 دج مصاريف طباعة وإصدار الأسهم الشركة Y لإتمام الصفقة. لقد نتج عن شراء الشركة X للأسهم شركة Y اندماج الشركة Y في الشركة X.

- أحسب تكلفة شراء الشركة Y (القيمة المدفوعة)؟
 - أثبت قيود اليومية اللازمة لدفاتر الشركة X الخاصة بعملية شركة Y؟
 - أعد الميزانية الافتتاحية للشركة X بعد إتمام عملية الإندماج مباشرة؟
- الحل: يتم الحل بناء على الميزانيتين السابقتين للشركتين .

✓ حساب تكلفة الشراء أسهم الشركة Y:

الوحدة: دج.

100000	الجزء الأول الأسهم المصدرة: 5×20000
110000	الجزء الثاني نقدا
10000	مصاريف السمسرة
220000	تكلفة الشراء أسهم الشركة Y

✓ تسجيل لعملية الشراء الشركة Y:

$$\text{رأس المال الاجتماعي} = 100000 - 5000 = 95000$$

الوحدة: دج.

2014/01/01

220000	من ح / سندا المساهم الأسهم	271
95000	إلى ح / رأس المال الاجتماعي	101
5000	ح / علاوة الإصدار	103
120000	ح / البنك	404

✓ حساب الشهرة:

$$\text{الشهرة} = 220000 - (302000 - 132000) = 50000 \text{ دج}$$

✓ التسجيل في دفاتر الشركة الدامجة (شركة X):

الوحدة:

2014/01/01

الوحدة: د.ج.		2014/01/01	
5000	5000	إلى ح/ البنك	103
		من ح/ علاوة الإصدار	404

الوحدة: د.ج.

2014/01/01

الوحدة: د.ج.		2014/01/01	
50000		من ح/ فارق الشراء (الشهرة)	207
30000		ح/ معدات نقل	218
45000		ح/ معدات وأدوات	215
62000		ح/ بضاعة	30
40000		ح/ زبائن	411
220000	125000	ح/ البنك	53
132000		إلى ح/ سندات المساهم الأسهم	271
		ح/ موردين	401

✓ الميزانية الإفتاحية للشركة X:

$$\text{البنك} = 230000 - 120000 - 5000 + 125000 = 30000 \text{ دج}$$

الجدول رقم (07): يوضح الميزانية الإفتتاحية للشركة X الوحدة: دج.

الشركة X	البيان
	<u>أصول</u>
50000	فارق الشراء
80000	معدات نقل
135000	معدات وأدوات
232000	بضاعة
160000	زبائن
30000	البنك
887000	مجموع الأصول
	<u>الخصوم</u>
435000	رأس المال الاجتماعي
60000	علاوة إصدار
60000	احتياطيات
332000	موردون
887000	مجموع الخصوم

من إعداد: الطالبة.

❖ الحالة الثالثة: القيمة المدفوعة اصغر من القيمة السوقية لصافي الأصول:

مثال:

في 2014/01/01 اشترت الشركة X كامل أسهم الشركة Y بسعر 150000 دج نقدا بشيك بنكي كما دفعت الشركة X مبلغ 3000 دج نقدا بشيك بنكي عمولات سمسرة ومبلغ 7000 دج أتعاب محاسبين وسمسرة لإتمام الصفقة. لقد نتج عن شراء الشركة X للأسهم شركة Y اندماج الشركة Y في الشركة X.

- احسب تكلفة شراء الشركة Y (القيمة المدفوعة)؟
- أثبت قيود اليومية اللازمة لدفاتر الشركة X الخاصة بعملية شركة Y؟
- اعد الميزانية الافتتاحية للشركة X بعد إتمام عملية الإندماج مباشرة؟

الحل:

✓ حساب تكلفة الشراء أسهم الشركة Y:

$$\text{تكلفة الشراء} = 150000 + 7000 + 3000 = 160000 \text{ دج}$$

✓ تسجيل لعملية الشراء الشركة Y:

2014/01/01

الوحدة: دج.

160000	160000	من ح / سندا المساهم الأسهم	271
160000		إلى ح / البنك	404

✓ حساب الشهرة:

$$\text{الشهرة} = 160000 - (302000 - 132000) = (10000) \text{ دج}$$

أي لا يوجد شهرة محل في أصول الشركة المشتراة (شركة Y) .

✓ التسجيل في دفاتر الشركة الدامجة (شركة X) :

مقدار ما تخفض به معدات النقل: 10000 في 75000/30000 = 4000 دج

مقدار ما تخفض به معدات وادوات: 10000 في 45000 / = 6000 دج

صافي القيمة العادلة لمعدات النقل : 30000 - 4000 = 26000 دج

صافي القيمة العادلة لمعدات وأدوات: 45000 - 6000 = 39000 دج

2014/01/01

الوحدة: دج.

	26000	من ح / معدات نقل	218
	39000	ح / معدات وأدوات	215
	62000	ح / بضاعة	30
	40000	ح / زبائن	411
	125000	ح / البنك	53
160000		إلى ح / سندات المساهم الأسهم	271
132000		ح / موردون	401

✓ التسجيل في دفاتر الشركة المندمجة (شركة Y) :

2014/01/01

الوحدة: دج.

110000	من ح/ رأس المال الاجتماعي	10
10000	ح/ علاوة إصدار	103
5000	ح/ احتياطات	106
20000	ح/ موردون	101
15000	إلى ح/ معدات نقل	218
30000	ح/ معدات وأدوات	215
50000	ح/ بضاعة	30
35000	ح/ زبائن	411
15000	ح/ البنك	404

✓ الميزانية الإفتتاحية للشركة X:

$$\text{البنك} = 230000 - 160000 + 125000 = 175000 \text{ دج}$$

الوحدة: دج.

الجدول رقم (08): يوضح الميزانية الإفتتاحية للشركة X

الشركة X	البيان
	<u>أصول</u>
76000	معدات نقل
131000	معدات وأدوات
232000	بضاعة
160000	زبائن
175000	البنك
792000	مجموع الأصول
	<u>الخصوم</u>
340000	رأس المال الاجتماعي
60000	علاوة إصدار
60000	احتياطات
332000	موردون
792000	مجموع الخصوم

من إعداد: الطالبة.

2. المعالجة المحاسبية لعملية الإتحاد بطريقة الشراء.

كما بينا سابقا إن عملية الإتحاد هي دمج شركتين أو أكثر في شركة واحدة وهذا ما يؤدي إلى إلغاء الشركتين الداخلتين في عملية التوحيد وانتقال جميع أصولهما والتزاماتهما إلى شركة جديدة. ولا تختلف المعالجة المحاسبية للإتحاد عن الإندماج بإستثناء إن الشركة الجديدة التي سثبت في دفاترها عملية الإتحاد تقوم بإثبات أصول والتزامات كلتا الشركتين وبالقيمة العادلة لأصول والتزامات كل شركة مع إثبات الشهرة لأي من الشركتين إن وجدت.

مثال:

في 2014/01/01 تم تأسيس الشركة Z برأس مالها يبلغ 1000000 دج نقدا حيث قامت الشركة Z بشراء أسهم كل من الشركة X 350000 دج، كما دفعت الشركة Z مبلغ 3000 دج نقدا بشيك بنكي عمولات سمسرة ومبلغ 7000 دج أتعاب محاسبين وسمسرة لإتمام الصفقة. أما الشركة Y لقد تم شراء أسهمها بمبلغ 250000 دج، وتم دفع 4000 دج كعمولات سمسرة للإتمام الصفقة نقدا. ونتج عن شراء الشركة Z للأسهم شركة X والشركة Y، اتحاد كلا الشركتين في الشركة Z.

الجدول رقم (09): يوضح الميزانية الشركتين (X,Y) قبل الشراء مباشرة الوحدة: دج.

الشركة y		الشركة x		البيان
القيمة السوقية	القيمة الدفترية	القيمة السوقية	القيمة الدفترية	
				<u>أصول</u>
30000	15000	30000	50000	معدات نقل
45000	30000	75000	90000	معدات وأدوات
62000	50000	100000	170000	بضاعة
40000	35000	90000	120000	زيائن
125000	15000	230000	230000	البنك
302000	145000	525000	660000	مجموع الأصول
				<u>الخصوم</u>
	110000		340000	رأس المال الاجتماعي
	10000		60000	علاوة إصدار
132000	5000		60000	احتياطات
	20000	200000	200000	موردون
132000	145000	200000	660000	مجموع الخصوم

من إعداد: الطالبة.

- احسب تكلفة شراء كل من شركة (Y.X) وحدد مقدار الشهرة ان وجدت؟
- أثبت قيود اليومية اللازمة لدفاتر الشركة Z؟
- اعد الميزانية الافتتاحية للشركة Z بعد إتمام عملية الإتحاد مباشرة؟

الحل:

❖ حساب تكلفة شراء أسهم الشركة X:

$$\text{تكلفة شراء} = 350000 + 3000 + 7000 = 360000 \text{ دج}$$

❖ تسجيل لعملية الشراء الشركة X:

2014/01/01

الوحدة: دج.

360000	360000	من ح/ سندا المساهم الأسهم	271
360000		إلى ح/ البنك	404

❖ حساب الشهرة:

$$\text{الشهرة} = 360000 - (525000 - 200000) = 35000 \text{ دج}$$

- التسجيل في دفاتر الشركة الدامجة (شركة Z) :

2014/01/01

الوحدة: دج.

	35000	من ح/ فارق الشراء (الشهرة)	207
	30000	ح/ معدات نقل	218
	75000	ح/ معدات وأدوات	215
	100000	ح/ بضاعة	30
	90000	ح/ زبائن	411
	230000	ح/ البنك	53
360000		إلى ح/ سندات المساهم الأسهم	
200000		ح/ موردين	271
			401

❖ حساب تكلفة شراء أسهم الشركة Y:

$$\text{تكلفة شراء} = 250000 + 4000 = 254000 \text{ دج}$$

❖ تسجيل لعملية الشراء الشركة y:

الوحدة: دج.		2014/01/01		
254000	254000	من ح/ سندا المساهم الأسهم	271	
254000		إلى ح/ البنك	53	

❖ حساب الشهرة:

$$\text{الشهرة} = 254000 - (302000 - 132000) = 84000 \text{ دج}$$

❖ التسجيل في دفاتر الشركة الدامجة (شركة z):

الوحدة: دج.		2014/01/01		
	84000	من ح/ فارق الشراء (الشهرة)	207	
	30000	ح/ معدات نقل	218	
	45000	ح/ معدات وأدوات	215	
	62000	ح/ بضاعة	30	
	40000	ح/ زبائن	411	
	125000	ح/ البنك	53	
254000		إلى ح/ سندات المساهم الأسهم		271
132000		ح/ موردين		401

❖ الميزانية الإفتتاحية للشركة z:

$$\text{البنك} = \text{رأسمالها} - \text{تكلفة شراء الشركتين} - \text{قيمة العادلة للصندوق الشركتين}$$

$$\text{البنك} = 1000000 - (254000 + 36000) + (125000 + 230000) = 741000 \text{ دج}$$

الجدول رقم (10): يوضح الميزانية الإفتتاحية للشركة Z الوحدة: دج.

الشركة X	البيان
	<u>أصول</u>
119000	الشهرة
60000	معدات نقل
120000	معدات وأدوات
162000	بضاعة
130000	زبائن
741000	البنك
1332000	مجموع الأصول
	<u>الخصوم</u>
1000000	رأس المال الاجتماعي
332000	موردون
1332000	مجموع الخصوم

من إعداد: الطالبة.

الفرع الثاني: المعالجة المحاسبية لعمليات الإندماج والإلتحاق باستخدام طريقة المصالح المشتركة.

في حال إتخاذ عملية التوحيد الإندماج أو الإلتحاق - وهما الشكلاان الأكثر ملائمة لإستخدام طريقة توحيد المصالح - يتم دمج أصول ومطلوبات الشركة المندمجة إلى أصول ومطلوبات الشركة الداخلة، بموجب قيد محاسبي يتم في دفاتر الشركة المندمجة.¹

تستند المعالجة المحاسبية وفقاً لطريقة المصالح المشتركة، لمفهوم هذه الطريقة التي تقوم على أساس تجميع أصول والتزامات وحقوق ملكية للشركات الداخلة في توحيد، ويكون هذه التجميع في الشركة الداخلة أو الشركة الجديد حسب شكل التوحيد، يكون تجميع الأصول والتزامات وحقوق الملكية على أساس القيمة الدفترية في سجلات الشركتين، إلا أن الأسهم العادي التي يتم استبدالها بالأسهم العادية للشركة المندمجة قد يتم إصدارها بقيمة الإسمية تختلف عن القيمة الإسمية للسهم العادي بالشركة المندمجة.

ويمكن تحديد القيمة الإسمية للأسهم العادية للشركة الداخلة أو الشركة الجديدة يتم التوضيح كمايلي:²

¹ - محمد مطر، خليل أبو حشيش، نفس المرجع السابق، ص: 65.

² - احمد بسيوني شحاته، محمود السيد سليمان، نفس المرجع السابق، ص: 27-29.

1. في حالة الإندماج: لا بد أن يتم الإصدار الأسهم وفقاً للقيمة الإسمية للأسهم العادية للشركة الداخلة (لا يجوز أن تختلف القيمة الإسمية للأسهم العادية لنفس الشركة مهما تعددت الإصدارات)، وقد تختلف هذه القيمة في الشركة المندمجة؛

2. في حالة الإتحاد: وفي هذه الحالة تظهر شركة جديدة التي تقوم بإصدار الأسهم العادية بقيمة الإسمية قد تخالف هذه القيمة كلا الشركتين الداخلتين أو واحدة منهما، وتكون هذه القيمة متفق عليها. بالإضافة إلى ذلك فإن نفقات الإندماج سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة تعتبر مصروفات يتم تحميلها للإيرادات السنة المالية التي أنفقت خلالها، بإعتبار أنه ليست هناك عملية شراء تتطلب التمييز بينهما. تعتبر عملية الإندماج أو الإتحاد التي تتم خلال سنة مالية معينة كأنها تمت في بداية السنة.

المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للسيطرة عند تاريخ الإقضاء.

تقوم الشركة القابضة على السيطرة عن الشركة المستهدف في السوق، عن طريق شراء العدد اللازم من الأسهم، تجدر الإشارة إلى أن الشركة القابضة قد تجد صعوبة في الحصول على العدد المطلوب من الأسهم المطروحة في السوق، يوجد حلول أخرى قد تستعملها في تحقيق هذه السيطرة أما عن طريق التفاوض مع كبار مساهمي الشركة المستهدفة أو عن طريق الإغراء مالكي الأسهم، بأسعار تزيد عن سعر سوق لسهم.

رأينا في حالة الإندماج والإتحاد يتم توحيد بين شركتين أو أكثر مع تصفية أحدهما أي يتم نقل جميع الأصول والتزامات الشركة المندمجة إلى الشركة الداخلة، وقد يحدث أن يتم شراء شركة ما لمعظم أسهم الشركة الأخرى مع إحتفاظ كل شركة بشخصيتها المستقلة. وفي هذه الحالة تسمى الشركة المشتري بالشركة القابضة Parent Company والشركة المشتراة تسمى الشركة التابعة Subsidiary، فإن السجلات المالية لا يتم تجميعها وإنما تبقى سجلات كل شركة منفصلة عن الأخرى مع تجميع القوائم المالية في نهاية كل سنة مالية.¹

ولكن يجب أن تقوم الشركة القابضة بتسجيل قيود اليومية في دفاتها لإثبات شراء أسهم الشركة التابعة أي إثبات تكلفة الشراء الاستثمارات.²

¹ - كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في المحاسبة المالية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004/2003، ص: 51.

² - احمد بسيوني شحاته، محمود السيد سليمان، نفس المرجع السابق، ص: 67.

الفرع الأول: شراء الأسهم مع المحاسبة بطريقة الشراء.

وفي هذه الحالة تقوم الشركة القابضة بتسجيل القيمة المدفوعة مقابل الحصول على أسهم الشركة التابعة والتي تحدد على أساس القيمة السوقية للأصول الخاصة بالشركة التابعة وقد تظهر شهرة محل موجبة أو سالبة، والاختلاف في القيد عن الحالات السابقة هو أن الشركة القابضة ستسجل القيمة المدفوعة في صورة إستثمارات في الشركة التابعة دون ضم الأصول أو الخصوم للشركة التابعة.¹

مثال:

في 2014/01/01 اشترت الشركة X كامل أسهم الشركة Y بسعر 170000 دج نقدا بشيك بنكي كما دفعت الشركة X مبلغ 5000 دج نقدا بشيك بنكي عمولات سمسرة ومبلغ 7000 دج أتعاب محاسبين وسمسرة لإتمام الصفقة. لقد نتج عن شراء الشركة X للأسهم شركة Y علاقة تابعة وقابضة.

اتبعت الشركة X طريقة الشراء للإثبات لعملية السيطرة.

- احسب تكلفة شراء الشركة Y (القيمة المدفوعة)؟
- أثبت قيود اليومية اللازمة لدفاتر الشركة X الخاصة بعملية شركة Y؟
- اعد الميزانية الافتتاحية للشركة X بعد إتمام عملية التوحيد مباشرة؟

الحل: يتم الحل بناء على الميزانيتين السابقتين للشركتين (X,Y).

❖ حساب تكلفة الشراء أسهم الشركة Y:

$$\text{تكلفة الشراء} = 5000 + 7000 + 170000 = 183000 \text{ دج}$$

❖ تسجيل لعملية الشراء الشركة Y:

2014/01/01

الوحدة: دج.

183000		من ح / سندا المساهم الأسهم	271
183000		إلى ح / البنك	404

❖ الميزانية الافتتاحية للشركة X:

$$\text{البنك} = 183000 - 230000 = 47000 \text{ دج}$$

¹ - احمد بسيوني شحاته، كمال الدين الدهراوى، نفس المرجع السابق، ص: 45.

الجدول رقم (11): يوضح الميزانية الإفتتاحية للشركة X الوحدة: دج.

الشركة X	البيان
	<u>أصول</u>
50000	معدات نقل
90000	معدات وأدوات
183000	سندات الأسهم
170000	بضاعة
120000	زبائن
47000	البنك
660000	مجموع الأصول
	<u>الخصوم</u>
340000	رأس المال الاجتماعي
60000	علاوة إصدار
60000	احتياطات
200000	موردون
660000	مجموع الخصوم

من إعداد: الطالبة.

الفرع الثاني: شراء الأسهم مع المحاسبة بطريقة المصالح المشتركة.

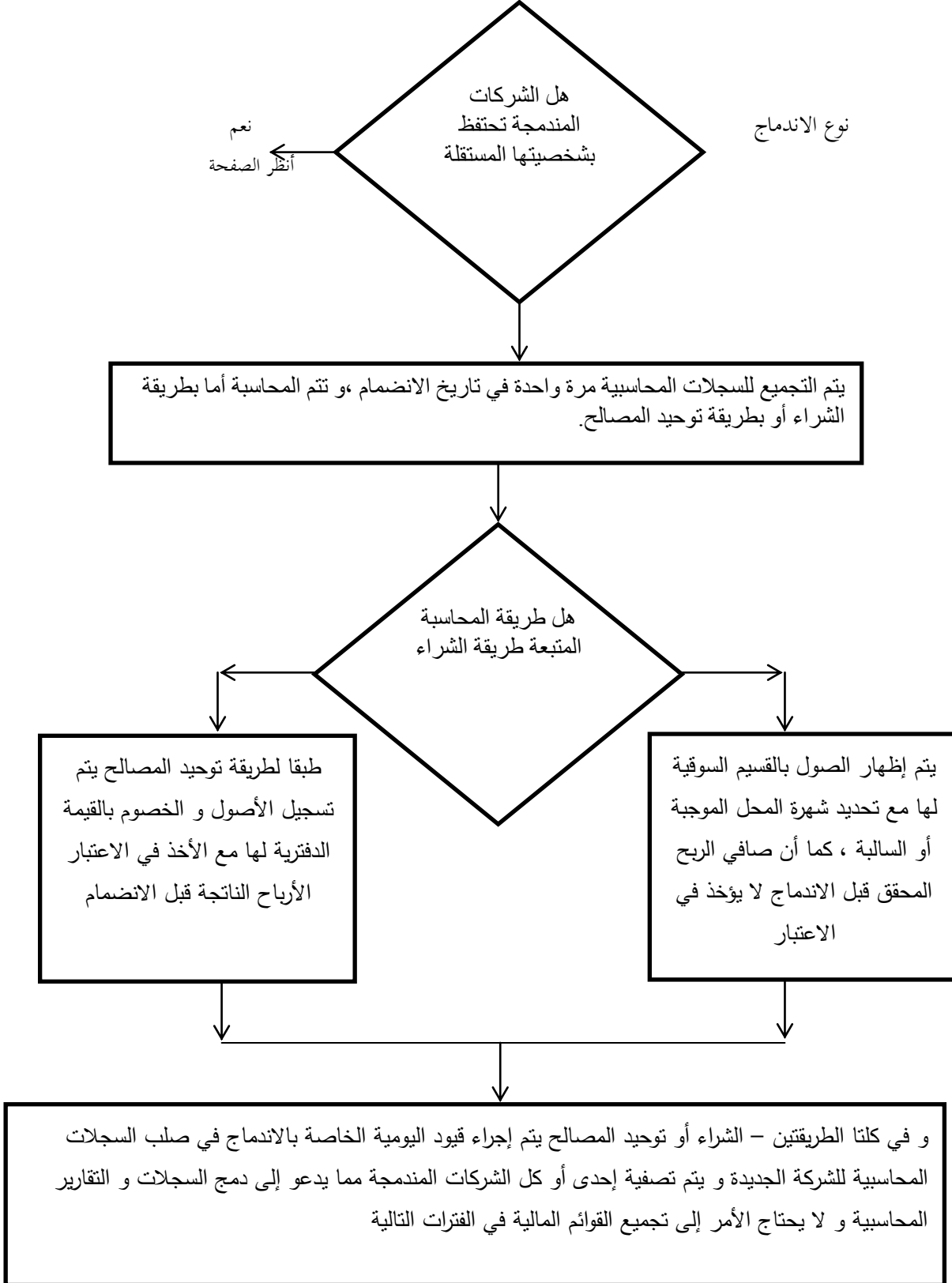
ولا تختلف المعالجة المحاسبية في هذه الحالة عن تلك المستخدمة في الإندماج مع استبدال الأصول والتزامات بحساب الاستثمارات في الشركة التابعة كما أن القيمة المسجلة للإستثمارات تكون معادلة للقيمة الدفترية لصافي الأصول الشركة المشتراة.¹

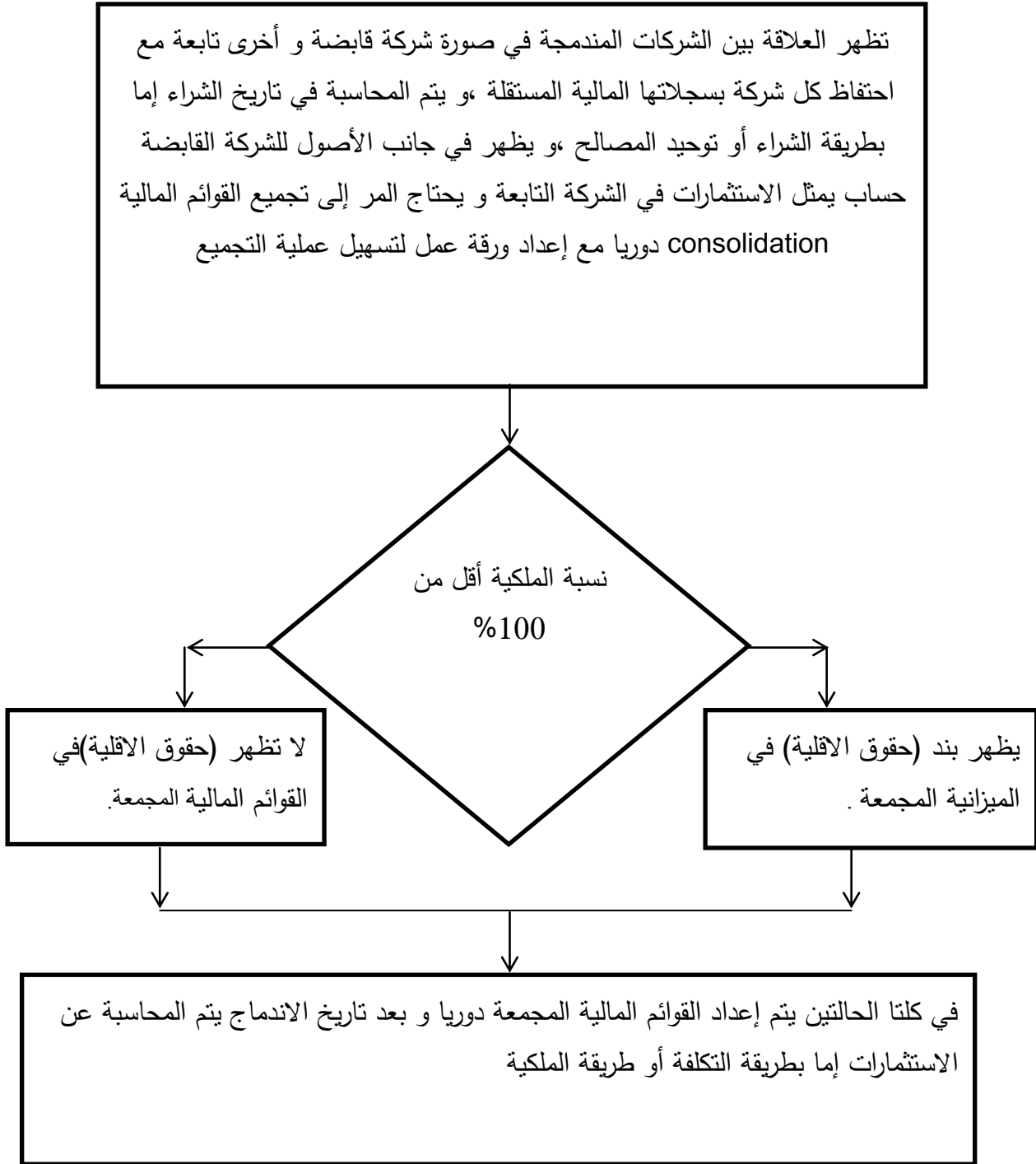
¹ - نفس المرجع أعلاه، ص: 46.

المطلب الثالث: خريطة التتابع للإجراءات المحاسبية لتوحيد الأعمال.

سوف نعرض الإجراءات المتبعة للمعالجة المحاسبية في كل حالة من حالات توحيد الأعمال كمايلي:

شكل رقم (06): يبين خريطة التتابع للإجراءات المحاسبية لتوحيد الأعمال.





المصدر: أحمد بسيوني شحاته، كمال الدين الدهراوي، المحاسبة المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص: 22/21.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الخاصة بتجميع الحسابات، والمعدة للقوائم المالية المجمعة، ومع الإشارة إلى المعايير المحاسبة الدولية المعدلة رقم (IAS/27) "القوائم المالية المنفصلة" والمعياري رقم (IAS/28) الإستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، وتم إنتقال المعيار رقم (IAS/31) الذي إلغى. قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار ثلاث معايير الإبلاغ المالي الدولية الجديدة في 2013/01/01، المعيار رقم (IFRS/10) بإسم "القوائم المالية الموحدة" الذي يحل جزئياً المعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27)، والمعياري رقم (IFRS/11) بإسم "الترتيبات المشتركة"، وبالنسبة للمعياري رقم (IFRS/12) الإفصاح عن المصالح في المؤسسات الأخرى الذي تناول الإفصاحات التي كانت واردة في كل من المعايير المحاسبة الدولية الخمسة السابقة، وفي المطلب الأخير تم التطرق إلى الهدف والنطاق والإفصاحات المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/03).

أما المبحث الثاني تم التطرق إلى توضيح الإجراءات القانونية لعمليات توحيد الأعمال حسب التقنين الجزائري، ابتداء من اختيار طريقة الاندماج عن طريقة الإنضمام أو عن طريقة الإمتصاص، وعبور بالمراحل لإتمام عملية الاندماج التي تبدأ من إعداد المشروع حتى الوصول إلى النطق بمشروع الاندماج والمصادقة على تغيير العقد الأساسي لكل شركة. وكيفية حساب حصص المبادلة بالطريقة المباشرة أو بالطريقة الغير المباشرة، وفي الأخير وحسب القانون الضرائب الذي يحدد الوصول النظام الضريبي المتعلق بالاندماج، وكذا الإجراءات الضريبية المتعلقة بتوحيد الأعمال.

وفي الأخير تم التركيز على معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/03) "إندماج الأعمال" الذي يعالج عملية توحيد الأعمال ويبين المعالجة المحاسبية لهذه العمليات (الاندماج، الإتحاد، السيطرة) وطرق المحاسبة لتوحيد الأعمال (طريقة الشراء، وطريقة المصالح المشتركة)، وقومنا بتطبيق مثال على كل حالة من حالة توحيد الأعمال بطريقة الشراء الذي حددها المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/03).

الأهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى :

من تفيض حبا و حنانا، والتي زرعت في قلبي حب العمل

و المثابرة والاعتماد على النفس إلى أعلى ما في الوجود

أمي غالية.

إلى العزيز الغالي أبي الذي تحمل وواجه معي كل صعب و

شاركني فيه للوصول إلى هذا المستوى.

إلى كل من ساعدني من قريب ومن بعيد.

فديحة بقمص



من خلال هذا البحث الذي يتمحور حول المعالجة المحاسبية لعمليات توحيد والإندماج في ظل النظام المحاسبي المالي، ومعالجة الإشكالية المطروحة التي تنصب حول كيف تتم المعالجة المحاسبية لعمليات التوحيد وتجميع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي عند تاريخ الإقتناء، وهذا ما دفعنا لمعالجتها من خلال فصلين.

في الفصل الأول تطرقنا فيه إلى تعريف توحيد الأعمال وأشكاله سواء كانت حسب طبيعة نشاط الشركات المندمجة أو حسب بقاء أو إختفاء الصفة القانونية للشركة أو شركات المندمجة، تلجأ المؤسسات إلى توحيد أعمالها لتحقيق عدة دوافع بغية محافظة الشركات على مكانتها السوقية والإستحواذ على أسواق جديد بأقل تكلفة، قبل بدأ عملية توحيد الأعمال يجب أن تمر هذه العملية بسبعة خطوات لتحقيق الأهداف المسطرة، وتناولنا كذلك في هذا الفصل إجراءات إعداد القوائم المالية المندمجة الذي تتم في ورقة العمل التي تقوم بها الشركة المندمجة، والإطار التشريعي وفق النظام المحاسبي المالي للقوائم المالية المجمعة، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية تتم المعالجة المحاسبية لعمليات توحيد الأعمال بجميع صورته تتم بطريقتين طريقة الشراء وطريقة المصالح المشتركة.

بالنسبة الفصل الثاني تناولنا فيه جميع المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بتجميع الحسابات المعدة للقوائم المالية المجمعة، تم في هذا الفصل تحديد الإجراءات القانونية حسب المشرع الجزائري لعمليات توحيد الأعمال، الذي حددها أما تكون هذه العملية عن طريق الضم أو عن طريق الإمتصاص' وكذلك حدد المراحل الذي يجب أن تتم من إعداد هذا المشروع و تدخلات المحافظ حتى الوصول إلى تغير العقد الأساسي للشركة، حسب القانون التجاري لقد حدد طريقتين للحساب حصص المبادلة عند رفع رأس المال، وبالنسبة للنظام الضريبي المتعلق بعملية الإندماج حسب التشريعات الضريبية هناك نظام تفضيلي ونظام المشترك، ولقد تمت المعالجة المحاسبية لعمليات الإندماج والإتحاد والسيطرة بطريقتين طريقة الشراء وطريقة المصالح المشتركة، ولكن في الأمثلة المطبقة تمت المعالجة بطريقة الشراء حسب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/03) إندماج الأعمال.

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث توصلنا إلى النتائج والتوصيات وخاصة إختبار الفرضيات.

إن عمليات توحيد الأعمال حسب الفرضية الأولى هي آلية تتم بطريقتين طريقة الشراء أي يقوم هذا الأسلوب على أساس أن هذه الطريقة في جوهرها هي عملية شراء سواء كان الشراء لصافي أصول الشركة المندمجة أو لإسهام تلك الشركة. أما الطريقة الثانية فهي طريقة المصالح المشتركة التي تقوم على فلسفة أي كل من الشركتين أو الشركات المندمجة تقوم بتوحيد مصالحها المالية والإدارية معاً، فعملية توحيد الأعمال بطريقتيها حسب هذه الفرضية فهي آلية تهدف إلى محافظة الشركات على مكانتها السوقية والإستحواذ على أسواق بأقل تكلفة، أي يمكنها تحقيق الوفرة وزيادة القوة التسويقية للشركة الجديدة وبالتالي الإستمرارية وهو هدف كل مؤسسة.

أما الفرضية الثانية والتي تم صياغتها كمايلي: "تلعب الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة دوراً في تنظيم إجراءات توحيد الأعمال"، فهي محققة بإعتبار أن موضوع توحيد الأعمال تم تناوله في العديد من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، فمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مازال يواصل إصدار المعايير التي تنظم عملية توحيد الأعمال. أما محليا فإن القانون التجاري أعطى الطابع القانوني لهذه العملية في مواده من 744 إلى غاية 748.

ولخصنا كذلك إلى جملة من النتائج العامة وهي كالآتي:

- ❖ يعتبر توحيد الأعمال أكثر الأشكال التقارب الملائمة داخل محيط إقتصادي راهن لما يوفره من العديد من المزايا بفعل التحديات العولمة وتحرير التجارة؛
- ❖ يسمح توحيد الأعمال بمواجهة المنافسة المحلية والدولية، حيث ان كبر حجم الشركات يسمح بدعم إمكانياتها وقدراتها؛
- ❖ يعتبر توحيد الأعمال وسيلة وأحد سبل رفع القدرات التنافسية وليس هدفا في حد ذاته، لذلك يجب أن يرتبط باستراتيجية لتطوير الشركات المعنية بالصفقة لتحقيق الأهداف المسطرة؛
- ❖ يمكن أن يستفيد الإندماج من الإمتيازات الضريبية التي نص عليها القانون الجبائي؛
- ❖ يمكن تنويع وتعميق في مجلس الإدارة من جراء عملية توحيد الأعمال، وتدخل الثقافات بين الشركات المندمجة؛
- ❖ يعتبر مفهوم الثقافة الجديدة للشركات المندمجة بعد عملية الإندماج عامل أساسي في نجاح هذه الصفقة على مدى الطويل؛
- ❖ يمكن تعظيم الحصة السوقية للشركات المندمجة بعد عملية توحيد الأعمال وهذا مايجعلها الخوض في ميادين عمل جديدة ومتنوعة؛
- ❖ إن دافع تحقيق الربح هو هدف كل عمل إقتصادي حيث ينتج عن هذا حركة ونمو متزايد، فعملية توحيد الأعمال غايتها تحقيق المكاسب المسطرة من قبل كل شركة على حدى، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال دمج؛
- ❖ يعتبر توحيد الأعمال بمثابة تنويع للإستثمارات سواء في نفس النوع الصناعة أو في أنواع مختلفة تماما؛
- ❖ بالرغم من كل هذه المزايا والفوائد المتعلقة بعملية توحيد الأعمال المذكورة أعلاه، إلا أنه تبقى هذه العملية عالية المخاطر، وتحتاج إلى دراسة إستراتيجية دقيقة وتسيير جيد قبل وبعد عملية؛
- ❖ مع بدء الإعلان عن الإندماج أو المفاوضات بشأنه ينتاب العاملين حالة من القلق والتوتر نتيجة عدم تأكد من المستقبل، قد يؤدي هذا التخوف لدى العاملين من إنعكاسات الإندماج على مصالحهم إلى محاولة تخريب هذا التوحيد أو تسميم التوحيد وإعاقة؛
- ❖ على الصعيد الإجتماعي تؤدي عملية توحيد الأعمال إلى غلق مجموعة من الفروع وتسريح عدد كبير من الموظفين؛

- ❖ يؤدي توحيد الأعمال في غياب الكفاءة والتسيير الجيد إلى زيادة البيروقراطية وطول خطوط إتخاذ القرار، مما إلى زيادة تكلفة الأعمال.
- ❖ هذه النتائج تؤدي بنا على غرار ما جرى العمل به في مثل هذه البحوث إلى تقديم جملة من التوصيات والتي تعمل على تشجيع عملية توحيد الأعمال:
- ❖ ينبغي على السلطات تشجيع عملية توحيد الأعمال من أجل مواجهة التحديات العمل؛
- ❖ يفترض أن يعين فريق مسير للعملية ما بعد توحيد الأعمال بهدف التعزيز الثقافية والسلوك المتعلق بالكيان الجديد؛
- ❖ ينبغي أن يكون توحيد الأعمال قصير، ويفضل ان يكون طوعيا من حيث المبدأ؛
- ❖ لا يكفي إقتناع مجلس الإدارة للشركات الداخلة في الإندماج بأهمية الصفقة وفوائدها الإقتصادية، والمالية والإدارية بل يجب أن يصاحب هذا الإقتناع من قبل المساهمين والعاملين؛
- ❖ يجب دراسة عملية توحيد الأعمال بتأني وليس بتباطى حتى تتمكن الإقتصاديات من الإستفادة منها.
- ❖ إن وصولنا إلى هذه النتائج والتوصيات السابقة يجعلنا نقف أمام أسئلة أخرى تتعلق بعملية توحيد الأعمال والتي لا يمكننا تناولها في هذا البحث ولهذا سوف نطرحها كإشكاليات لموضوع لاحقة وهي:
- ❖ أثر الدراسة الإستراتيجية لعملية توحيد الأعمال على أداء العاملين، عند التخطيط لعملية توحيد الأعمال ينتج عنه توتر بين العاملين بطرح مجموعة من التساؤلات من بينها من سيبقى ومن سيسرح، وهذه التساؤلات تآثر على عمل العامل، وهذا التأثير قد يكون إيجابى وقد يكون سلبى.
- ❖ إتجاه المصارف نحو الإندماج والإستحواذ لتدعيم قواعده الرأسمالية، يعد الإندماج المصرفي من أنجح السبل لمواجهة المنافسة المحتدمة في الساحة المصرفية العالمية والضغط التي تعاني منها المصارف في ظل المستجدات على الساحة المصرفية العالمية بالإضافة إلى المشكلات الداخلية المتعلقة بتدنى الربحية وضعف القواعد الرأسمالية.
- ❖ توجه الجزائر نحو إندماج الشركات دراسة حالة شركة جيزي.
- ❖ وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في معالجة هذا الموضوع اعتمادا على ما تيسر لي من أدوات ومراجع وأشكر الله الذي مدني بالصبر على المواظبة في إخراج هذا البحث على النحو الذي هو عليه.

الخاتمة

الفصل الثاني

المعالجة المحاسبية لعمليات توحيد الأعمال

الفصل الأول

المفاهيم العامة حول توحيد الأعمال

المقدمة

فهرس المحتويات

قائمة المراجع

1. تمهيد:

لقد فرضت العولمة في ظل تكنولوجيا المعلومات تغيرات جوهرية على التعاملات الإقتصادية بصفة عامة وعلى الممارسة المحاسبية بشكل خاص، حيث ظهرت الشركات العملاقة نتيجة هذه التحولات من خلال عمليات توحيد الأعمال، الشراكة، الإندماج، المجمعات... الخ. فيعود سبب تقدم التجربة الأمريكية التي كانت هي الأعرق في كافة أنحاء العالم إلى أن الولايات المتحدة شهدت أول التجارب لتوحيد الأعمال ومنها السيطرة وتوحيد القوائم المالية في أواسط القرن التاسع عشر، فكانت لهذه التجارب آثاراً كبيرة على صياغة المعايير الدولية في مجال إعداد تجميع الحسابات.

لقد خصص معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/03) "إندماج الأعمال" الذي صدر في 2004 لوصف كيفية التقرير عن عمليات توحيد الأعمال، لقد جاء ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/22) وقد تضمن تعديلات هامة تعزز الإتجاه العام لوضعي المعايير لتعزيز جودة المعلومة المحاسبية وبتبني مفهوم القيمة العادلة من خلال إلغاء طريقة المصالح المشتركة وإعتماد طريقة الشراء عند المحاسبة عن إندماج الأعمال.

والتي تعني في جوهرها أحد هذه الحالات، تندمج شركة أو أكثر في شركة أخرى، أو تندمج شركتان أو أكثر لتكوين شركة جديدة، أو يتم تكوين توحيد بين شركتين أو بين مجموعة من الشركات مع إستمرار كل منها في الوجود وتتم عملية السيطرة عن طريق قيام شركة معينة بإقتناء غالبية (أكثر من 50%) الأسهم العادية لشركة أخرى، إندماجا جزئيا او إندماجا كليا للشركات، يؤدي الإندماج إلى زيادة قدرة الشركة الجديدة على توزيع منتجاتها عن طريق تخفيض المنافسة. ورغم أن الوفورات الإقتصادية والمالية قد تكون وفورات تشغيلية operating Economies، والناجحة من تحقيق مزايا إنتاجية وتوزيعية نتيجة تجمع الخبرات الإدارية والفنية للشركتين المندمجتين مما يؤدي إلى زيادة القوة الإنتاجية للشركة الجديدة نتجة الميزة التفاضلية الناجحة من تجمع هذه الميزات Efficiency Differential. تعتبر هذه مرغوب فيها من ناحية الدفع الذي يعود على المجتمع من الإندماج، فان القضاء على المنافسة أو تخفيضها يعتبر غير مرغوب فيه وغير قانوني في بعض الدول.

وفي ظل العولمة والسعي وراء التوحيد المحاسبي وبعد إنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، حاولت الجزائر التكيف مع هذه المتغيرات وذلك بإصدار القانون 07/11 المؤرخ في 2007/11/25 والذي نص في القسم 2 على الإندماج، تجميع الكيانات، الحسابات المدجة، وبين طرق المعالجة المحاسبية لهذه العمليات، وطريقة توحيد وتجميع القوائم المالية للشركات التابعة والقابضة.

2. الإشكالية:

وعلى هذا الأساس تبدو أهمية طرح الإشكالية التي يتوجب بحثها في هذه المذكرة والمنتمثلة في الآتي:
 كيف تتم المعالجة المحاسبية لعمليات التوحيد وتجميع القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي؟
 ولمعالجة هذه الإشكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هذه الدراسة يمكن طرح التساؤلات
 الفرعية التالية:

- ما المقصود بتوحيد الأعمال؟ وماهي الطرق المحاسبية عند المحاسبة عمليات توحيد الأعمال؟
- ماهي المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بإعداد القوائم المالية المجمعة؟ وكيف عالج المشرع الجزائري من خلال النظام المحاسبي المالي عمليات توحيد الأعمال؟

3. الفرضيات:

في ظل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية السابقة الذكر يمكننا الإنطلاق من الفرضيات
 التالية:

- أن عمليات توحيد الأعمال تؤدي إلى تحقيق إقتصاديات سليمة وإقتصاديات الحجم وما يترتب عليها من وفورات وتنويع.
- تلعب الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة دورا في تنظيم إجراءات توحيد الأعمال.

4. مبررات اختيار الموضوع:

لكل وعمل وبمحت علمي ممهّداته ومبرراته لقيام الباحث به، لم يكن إختيارنا لهذا الموضوع وليد الصدفة، ولكن
 كان نتيجة عدة إعتبرات، منها ذاتي ومنها ما هو موضوعي:

- الأسباب الموضوعية: وتمثل فيمايلي:
- إن ظروف السوق والمنافسة الشديدة أدت إلى ظهور أنواع جيدة من الشركات نتيج الشراكة والإندماج والإتحاد وغيرها مما يستوجب على المتخصصين في المراجعة والمحاسبة التعمق والتحكم في المتطلبات المحاسبية لهذه الشركات.
- إعتبر هذا الموضوع من مواضيع المحاسبة المتقدمة.
- الأسباب الذاتية: ويمكن ايجازها فيمايلي:
- تخصصنا في مجال التدقيق المحاسبي والذي يفترض الدراية الكافية بالمواضيع المحاسبية.
- الإسهام في إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

تتمثل الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة في البحث عن إجراءات القانونية لمشروع توحيد الأعمال، ويترتب عن توحيد الأعمال مشاكل محاسبية عديدة تتطلب الأهتمام والدراسة، وهذه المشاكل تتعلق بإختيار طريقة المحاسبة عن الإندماج، وهذا وفق المعيار الإبلاغ المالي رقم (IFRS/03) "إندماج الأعمال"، من خلال هذا البحث نسعى الى إبراز كيفية المعالجة المحاسبية لعمليات توحيد الأعمال.

أما أهمية هذا البحث فهي إنتهاج إستراتيجية للتكاليف أهمها الأعباء الضريبية أو الإنقراض من الإفلاس المؤسسات، وكذلك الإستفادة من الخيارات والإمتيازات التي تقرها التشريعات الجبائية. والإستفادة من هذه المزايا يساعدان المؤسسة ويعازن قدرتها التنافسية وبالتالي إستمراريتها لتحقيق أهدافها، بإعتبارها خلية أساسية في النهوض بالإقتصاد الوطني.

6. حدود الدراسة:

تقتصر دراستنا على الجانب النظري المتعلق بتوحيد الأعمال، وهذا وفق المعايير المحاسبية الدولية والقوانين والتشريعات الجزائرية التي تسهل عمليات توحيد الأعمال، ولأن الجزائر في جانب الميداني تطبق حالة المجمع الشركات بدلا من توحيد الأعمال مما إضطرنا الى التطرق إلى هذا الموضوع من الجانب النظري، وبالنسبة للمعالجة المحاسبية لعمليات توحيد الأعمال إعتدنا على بعض الحالات الإفتراضية.

7. منهج البحث:

لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، سنعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي، إعتدنا المنهج الوصفي في الجانب النظري، أما المنهج التحليلي أستخدمنا في تحليل الحالات الإفتراضية نظرا لعدم وجود حالات توحيد الأعمال في الجزائر.

8. الأدوات المستخدمة:

- أما الوسائل المستخدمة في بحثنا في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر شيوعا، نختصرها فيما يلي:
- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له.
 - البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع دون إغفال النقد والإستزادة كلما كان ذلك ممكنا.
 - البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها و عرضها بشكل يمكننا من الحصول على إستنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع.
 - البحث عبر شبكة الأنترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضوعه.

9. هيكل البحث :

لإنجاز هذا البحث قومنا تقسيمه إلى فصلين:

- **الفصل الأول:** تطرقنا إلى مفاهيم عامة حول توحيد الأعمال، وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول تناولنا فيه ماهية توحيد الأعمال، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه على القوائم المالية المجمعة، وبالنسبة للمبحث الأخير تم إبراز فيه الطرق المحاسبية للمعالجة لتوحيد الأعمال.
- **الفصل الثاني:** جاء فيه ثلاث مباحث، المبحث الأول تم التناول فيه المعايير المحاسبية الدولية خاصة بتجميع الحسابات، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى الإجراءات القانونية لتوحيد الأعمال حسب المشرع الجزائري، المبحث الثالث خصص للمعالجة المحاسبية للإندماج والإتحاد والسيطرة.

10. الدراسات السابقة حول الموضوع:

من خلال المسح الكمّي تحصلنا على مجموعة من الأعمال ذات العلاقة بالموضوع نذكر منها على سبيل

المثال ما يلي:

✓ رشيد عريوة، طرق وأساليب الإندماج الشركات دراسة مالية ومحاسبية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010/2009. تناول الباحث خلال الدراسة، المشاكل المحاسبية المترتبة على إندماج الشركات، والتعرف على الاتجاهات الحديثة بخصوص المعالج لعمليات الإندماج، وهذا وفق للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IFRS/03)، وهذه المشاكل تتعلق بإختيار الطريقة المحاسبية عن الإندماج، وكذا الوقوف على بعض الحسابات والتي كانت غير مفسرة من قبل المخطط المحاسبي خاصة فيما يتعلق بالعناصر المعنوية، وأخص عنصر الشهرة الناشئة عن عمليات الإندماج.

✓ ضيف روفية، إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج، رسالة ماجستير، العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004. تعتبر عمليات الإندماج من شأنها إعادة هيكلة المصارف العمومية، ووضعها ضمن الإطار المناسب لمواجهة التحديات المحيطة والناجئة أساسا عن تحرير تجارة الخدمات وعملة الاسواق المالية.

✓ زمورت خالد، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، رسالة ماجستير، العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010، تتجلى أهمية هذا البحث في الدور الكبير الذي يلعبه مجمع الشركات، ليس فقط من باب تحريك الإقتصاد الوطني على مستوى المحلي، بل في جلب المستثمرين الأجانب وتوسيع حجم النشاط الإقتصادي، مما يتطلب وجود نظام محاسبي فعال، يساهم في إعداد القوائم المالية المجمعة تمكن مستخدميها في إتخاذ القرارات الرشيدة.

الملخص

تعمل الشركات على تعزيز مكانتها السوقية وتحقيق الأهداف المسطرة، وأهمها تحقيق الربح ولا يتأتى هذا إلا بتقليل المخاطر المتعددة التي تتعرض لها أهم هذه المخاطر دخول الشركات العملاقة إلى السوق الوطني. تهدف هذه الدراسة إلى إبراز طريقة محاسبة عن توحيد الأعمال، يعتبر تحليل كل طريقة من المشاكل الهامة تثيرة الجدل، ولإستخدام أي طريقة يجب توفر الشروط التي حددتها هذه الطريقة. وينتج عن ذلك نتائج مختلفة مما أدى إلى ضرورة إتباع طريقة واحدة عند توحيد الأعمال، وهذا ما حققه المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/03) إندماج الأعمال تم إصداره في 2004/03/31 الذي جاء مكان المعيار المحاسبي الدولي الملغى رقم (IAS/22) بنفس التسمية، حدد الطريقة الواجب تطبيقها طريقة الشراء فقط، وتم إختيار هذه الطريقة عوض عن طريقة المصالح المشتركة التي تتم على أساس القيم الدفترية وهذا ما يتنافى مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ويعتبر تضليل لمستخدمي القوائم المالية.

الكلمات المفاتيح: توحيد الأعمال، إندماج، اتحاد، سيطرة، القوائم المالية المجمعة، معايير المحاسبية الدولية.

Résumé

Les entreprises sont efforcent de renforcer sa position et d'atteindre les objectifs, compris les bénéfices- et cela ne peut pas être réalisé uniquement en réduisant les risques multiples, le plus important de ces risques en mastodontes du marché.

Cette étude vise à mettre en évidence comment comptabilité des travaux de normalisation, analyser toutes sortes de problèmes importants a soulevé une polémique, et l'utilisation de toute méthode doit fournir des conditions fixées par cette méthode. Cela se traduit par des résultats différents qui ont conduit à la nécessité d'une une façon lorsque vous normaliser les affaires, Ceci est réalisé par IFRS no (IFRS/03) regroupements d'entreprises a été publiée le 31/03/2004 entré lieu IAS supprimé no (IAS/22) de la même étiquette, sélectionnez que la méthode d'achat, cette méthode a été choisie plutôt que des intérêts communs sur la base des valeurs comptables et cela est contraire aux principes comptables généralement reconnus et est trompeur pour les utilisateurs des États financiers.

Les mots clés: Consolidation, fusion, Union, controel, États financiers consolidés, les normes comptables internationales.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الوادي - الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

معهد علوم التسيير

النوع: أكاديمي

قسم: علوم مالية ومحاسبية

بعنوان:

المعالجة المحاسبية لعمليات التوحيد و الإندماج في ظل
النظام المحاسبي المالي

مشروع مقدم يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تدقيق محاسبي

تحية إشراف الأستاذ:

د. ضيف الله محمد المادي

من إعداد الطالبة:

خديجة بقاص

السنة الجامعية: 2014/2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة البقرة

الحمد لله

شكرًا وإعترافًا بما ساعدنا على توفيقه و عونه لنا في إنجاز هذا العمل.

الشكر أولاً لله عز وجل على توفيقه و عونه لنا في إنجاز
هذا العمل.

ثم

من باب العرفان بالجميل نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ
المشرف الدكتور "ضيف الله محمد الهادي"
على توجيهه سديد و نصائحه القيمة التي كان لها أبلغ
الأثر في إنجاز هذا العمل.

إلى أساتذتي الفاضل حميداتو صالح على المساعدة في
إتمام هذا العمل.

كما لا يفوتني أن أتقدم إلى السادة أعضاء اللجنة
على قبولهم مناقشة هذه المذكرة و صرفهم جزء
من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	الشكر والعرفان
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة المعادلات
	قائمة الإختصارات والرموز
أ-ث	مقدمة.....
1	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول توحيد الأعمال
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: ماهية توحيد الأعمال وتخطيطه.....
3	المطلب الأول: مفهوم توحيد الأعمال وأشكاله.....
6	المطلب الثاني: دوافع وتحديد سعر توحيد الأعمال.....
7	المطلب الثالث: تخطيط عملية توحيد الأعمال.....
12	المبحث الثاني: القوائم المالية المجمعة.....
12	المطلب الأول: ماهية القوائم المالية المجمعة.....
16	المطلب الثاني: إجراءات إعداد القوائم المالية المجمعة.....
18	المطلب الثالث: الإطار التشريعي للقوائم المالية المجمعة وفقا لنظام المحاسبي المالي.....
23	المبحث الثالث: الطرق المحاسبية للمعالجة توحيد الأعمال.....
23	المطلب الأول: المعالجة بطريقة الشراء.....
25	المطلب الثاني: المعالجة بطريقة المصالح المشتركة.....
27	المطلب الثالث: الأسس العامة للمعالجات المحاسبية والفرق بين طريقة الشراء وطريقة المصالح المشتركة.....
30	خلاصة الفصل.....

31	الفصل الثاني: المعالجة المحاسبية لعمليات توحيد الأعمال
32	تمهيد.....
33	المبحث الأول: المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) خاصة بتجميع الحسابات ...
33	المطلب الأول: معايير المحاسبة الدولية IAS المعدلة.....
35	المطلب الثاني: معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS الجديدة.....
41	المطلب الثالث: المعايير الإبلاغ المالي رقم (IFRS/03) "إندماج الأعمال".....
43	المبحث الثاني: الإجراءات القانونية لتوحيد الأعمال حسب المشرع الجزائري.....
43	المطلب الأول: توحيد الأعمال وفق القانون التجاري الجزائري.....
44	المطلب الثاني: إختيار طريقة وشكل توحيد الأعمال.....
46	المطلب الثالث: حصص المبادلة والنظام الضريبي المتعلق بتوحيد الأعمال.....
51	المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للإندماج والإتحاد والسيطرة.....
51	المطلب الأول: المعالجة المحاسبية للإندماج والإتحاد عند تاريخ الاقتناء.....
63	المطلب الثاني: المعالجة المحاسبية للسيطرة عند تاريخ الاقتناء.....
67	المطلب الثالث: خريطة التتابع للإجراءات المحاسبية لتوحيد الأعمال.....
69	خلاصة الفصل.....
71	الخاتمة.....
75	قائمة المراجع.....

قائمة الاختصارات والرموز

FASB	Financial Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة الامريكى
IAS	Interntional Accounting Standard	معايير المحاسبة الدولية
IASB	Interntional Accounting Standard Board	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRS	Interntional Financial Reporting Standard	معايير الإبلاغ المالي الدولي
SCF	Système Comptabilité Financière	نظام محاسبي المالي

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
5	يبيّن أشكال توحيد الأعمال	(01)
9	يبيّن تكوين فريق عمل خاص في عملية اندماج رئيسية	(02)
10	يبيّن نموذج لهيكل تخطيط عملية التوحيد	(03)
17	يبيّن ورقة العمل	(04)
44	يبيّن الإندماج بطريقة الإنضمام FUSION-REUNION	(05)
45	يبيّن الإندماج بطريقة الإمتصاص FUSION-ABSORPTION	(06)
67	يبيّن خريطة التتابع للإجراءات المحاسبية لتوحيد الأعمال	(07)

قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	رقم جدول
27	يوضح الفرق بين الطريقتين: (طريقة الشراء، وطريقة المصالح المشتركة)	(01)
28	يوضح للاختلافات الأساسية في النتائج المحاسبية المترتبة على تطبيق كل من طريقة الشراء وطريقة المصالح المشتركة	(02)
36	يوضح المقارنة بين معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (IFRS/10) ومحتويات معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) وتفسير اللجنة الدائمة رقم (12)	(03)
37	يوضح جدول يبين العناصر الذي لا تتغير في معيار التقارير المالية الدولية رقم (IFRS/10) معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS/27) وتفسير اللجنة الدائمة رقم (12)	(04)
52	يوضح الميزانية الشركتين (X, Y) قبل الشراء مباشرة	(05)
54	يوضح الميزانية الإفتاحية للشركة X	(06)
57	يوضح الميزانية الإفتاحية للشركة X	(07)
59	يوضح الميزانية الإفتاحية للشركة X	(08)
60	يوضح الميزانية الشركتين (X, Y) قبل الشراء مباشرة	(09)
63	يوضح الميزانية الإفتاحية للشركة Z	(10)
66	يوضح الميزانية الإفتاحية للشركة X	(11)

قائمة المعادلات

الصفحة	المعادلات	رقم معادلة
53	حساب تكلفة الشراء (القيمة المدفوعة)	(01)
53	حساب الشهرة (فارق الشراء)	(02)